مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

العدد: ٢

التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ "سياسة ملكية الدولة للأصول"

أغسطس

2024

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي	٥
أولًا: ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول	٨
ثانيًا: موقف الشركات المملوكة للدولة	١٠
ثالثًا: الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية	١٣
رابعًا: آليات أخرى للشراكة مع القطاع الخاص	٢٤
خامسًا: الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص	٢٨
سادسًا: دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي	٣٠
سابعًا: حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها	٣٣
ثامنًا: مؤشرات قياس أثر تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول	٣٥
تاسعًا: تبني منظومة قومية للمتابعة والتقييم	٤٦
عاشرًا: شهادات المؤسسات الدولية ذات الصلة	٤٧

ملخص تنفيذي

تولي الدولة المصرية على رأس أولوياتها الاقتصادية تنفيذ بوتقة من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وزيادة مستويات مرونته في مواجهة الصدمات. وفي هذا الإطار، **ينصب جانب كبير من الإصلاحات التي تتبناها الحكومة المصرية على تشجيع القطاع الخاص، ولا سيما من خلال بلورة واعتماد فلسفة الدولة ونهجها ودستورها الاقتصادي من خلال إطلاق "وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول".**

هذا وتعد وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول الوثيقة الأولى من نوعها على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحسب البنك الدولي، وتستهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والتصدير. تم عرض "وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول" على السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بنهاية عام ٢٠٢٢، وأعقب ذلك إعلان مجلس الوزراء المصري في شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٢ عن موافقة السيد رئيس الجمهورية على بدء العمل بها بما يؤكد حرص الدولة على إتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

يصاحب تنفيذ الوثيقة تنفيذ العديد من الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص لا سيما على صعيد تعزيز جاذبية بيئة الأعمال في مصر وزيادة مستويات تنافسيتها، والالتزام بعدة إصلاحات؛ لدعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي، علاوة على مجموعة أخرى من التدابير التي تتبناها الدولة المصرية لزيادة مستويات حوكمة الأصول المملوكة للدولة بحسب أفضل الممارسات الدولية، وعلى رأسها تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تلتزم مصر في سياق الإطار التنفيذي لسياسة ملكية الدولة للأصول بنشر تقرير دوري عن تطور سير العمل بتنفيذ تلك السياسة على مستوى محاورها المختلفة، وذلك من خلال إصدار تقرير دوري يتضمن كافة المعلومات الخاصة بتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وموقف تنفيذ الإصلاحات الأخرى التي تنفذها الحكومة لدعم قطاع الأعمال.

في هذا السياق، **يأتي هذا التقرير لعرض ما تم إنجازه على صعيد تنفيذ "سياسة ملكية الدولة للأصول" في عامها الثاني. ويتضمن التقرير عشرة أجزاء رئيسة**، حيث يتطرق الأول إلى ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول، ويستعرض الثاني موقف الشركات المملوكة للدولة، ويهتم الثالث بعرض الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية، ويلقي القسم الرابع الضوء على آليات أخرى للشراكة مع القطاع الخاص، فيما يُخصص القسم الخامس لعرض الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص، ويتطرق القسم السادس إلى جهود الدولة لدعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي، ويهتم القسم السابع بعرض الجهود المبذولة على صعيد حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها. وفي القسم الثامن، يعرض التقرير بعض مؤشرات قياس أثر تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، ويلقي القسم التاسع الضوء على منظومة قومية لمتابعة وتقييم سياسة ملكية الدولة للأصول، ويُختتم التقرير في القسم العاشر شهادات المؤسسات الدولية ذات الصلة بتنفيذ البرنامج.

في المجمل **يشير التقرير إلى مُضي الدولة المصرية قدمًا في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، حيث بلغت نسبة تنفيذ المراحل الثلاث المتضمنة في برنامج الطروحات والممتدة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢-يونيو ٢٠٢٤) نحو ٢٨٨,٥٪**، بحصيلة قاربت ٣٠ مليار دولار، وتنوعت آليات الطرح ما بين البيع الكلي/ الجزئي لمستثمر محلي/ أجنبي، أو من خلال البيع في البورصة المصرية، أو زيادة رؤوس أموال بعض الشركات المملوكة للدولة، علاوة على استثمارات مُعززة للتنمية السياحية في مصر. ومما لا شك فيه أن إبرام صفقة رأس الحكمة كان العامل الأساسي في تحقيق معدلات التنفيذ العالية التي تفوق المستهدفات، في قطاع من القطاعات التي تسعى الدولة إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص به، حيث تعكس الصفقة إلى حد كبير ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري وبالفرص الواعدة التي تتوفر في عدد من قطاعاته وعلى رأسها القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة المصرية والمتضمنة بوثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول.

وفيما يخص المشروعات التي تم إنجازها بخلاف برنامج الطروحات في أعقاب إقرار وثيقة ملكية الدولة من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية فتتمثل في: ١- عدد ٧ مشروعات تم الانتهاء من توقيعها بتكلفة استثمارية تُقدر بنحو ١٥,٥٨ مليار جنيه تقريبًا، ٢- عدد ٤ مشروعات تحت الطرح بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٦ مليار جنيه تقريبًا (تكلفة تقديرية)، ٣- عدد ٣٢ مشروعًا من المشروعات المستقبلية، والتي تمت الموافقة عليها من جانب اللجنة العليا لشؤون المشاركة للبدء في دراستها للطرح بنظام المشاركة مع القطاع الخاص خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، منها عدد ٢١ مشروعًا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٤١,٣ مليار جنيه، وعدد ١١ مشروعًا جار تحديد تكلفتها الاستثمارية.

وقد أسهمت تلك الجهود في المزيد من تمكين القطاع الخاص بحسب مؤشرات قياس الأثر المعتمدة في وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج في أعقاب تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول إلى نحو ٧٤,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٧٠,٣٪ لمتوسط نسبة مساهمته في الناتج المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) السابقة لتنفيذ الوثيقة. كما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية المنفذة إلى ٣٧٪ في عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ في أعقاب تنفيذ السياسة، ومن المخطط مواصلتها الارتفاع إلى ٤٨٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وصولًا إلى النسبة المستهدفة في إطار الوثيقة والبالغة ٦٥٪.

كما ارتفع متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل إلى نحو ٨١,٣٪ في عام ٢٠٢٣ بعد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، مقارنة بنحو ٧٦,٣٪ لمتوسط مساهمته في التشغيل المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) قبل إقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة، كما زادت مساهمته في الصادرات إلى نحو ٩٣,٦٪ عام ٢٠٢٣ في أعقاب تنفيذ السياسة مقارنة بنحو ٩١٪ للنسبة المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) قبل إقرار السياسة.

علاوة على ما سبق، **أسهم تنفيذ البرنامج إلى جانب عوامل أخرى في تنشيط التداولات وزيادة مستويات عمق البورصة المصرية** ليرتفع رأس المال السوقي للبورصة المصرية مسجِّلًا نحو ١,٧٢٠ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣، ليمثل نحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو ١١٪ في عام ٢٠٢٠. كما بلغت إجمالي قيمة الطروحات التي تمت على الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية نحو ٢٠,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣ بزيادة تقترب من ١٦ ضعف نظيرها في عام ٢٠٢٢، كما واصلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة ارتفاعها لتسجل نحو ١,٩ تريليون جنيه في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤.

كما **أسهم تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر** ارتفاعًا بنسبة ١٢,٤٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ليسجل نحو ١٠ مليارات دولار مقارنة بنحو ٨,٩ مليارات دولار عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. وعلى أساس ربع سنوي ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٣٣,٣٪ في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليبلغ نحو ٣,٢ مليارات دولار مقارنة بـ ٢,٤ مليار دولار في الربع

المناظر له من العام السابق الذي شهد إطلاق وثيقة ملكية الدولة. وتضاعف صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من ثمانية أضعاف وذلك في الربع الثالث من العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٤) ليبلغ نحو (١٨,٢ مليار دولار) مقارنة بـ (٢,٢ مليار دولار) في الربع المناظر له من العام السابق نتيجة إبرام صفقة رأس الحكمة.

من جانب آخر، واصلت الدولة جهودها لتنفيذ العديد من الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص، حيث بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ – يونيو ٢٠٢٤) نحو (٢٩٣) إجراءً إصلاحيًّا داعمًا للقطاع الخاص، وتتوزع الإجراءات الإصلاحية المنفذة على (٦) محاور رئيسة بما يشمل:

١ – تعزيز مرونة وإصلاحات سياسة سعر الصرف.

٢ – تعزيز المنافسة والحياد التنافسي.

٣ – تشجيع القطاع الصناعي.

٤ – دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

٥ – إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

٦ – تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ويتضح من واقع توزيع الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ – يونيو ٢٠٢٤)، والبالغ عددها نحو (**٢٩٣**) إجراء، تركُّز جانب كبير منها على كل من دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع القطاع الصناعي بواقع (١٠٨) و(٧٨) إجراء على التوالي، وبنسبة ٦٤٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة.

إضافة إلى ما سبق، والتزامًا من الحكومة المصرية بنهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص تم **وجارٍ تنفيذ العديد من المشروعات بالشراكة بين عدد من الوزارات المعنية والقطاع الخاص لا سيما في ظل التزام الحكومة المصرية بترشيد الإنفاق الاستثماري** في حدود السقف المُعلن سابقًا بما يُعزز القدرات الإنتاجية لعدد من الأصول المملوكة للدولة.

ولم تقتصر جهود الدولة على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول على التخارج من الاستثمارات العامة في القطاعات المحددة في الوثيقة، وإنما تحركت بقوة على صعيد ملف زيادة مستويات حوكمة الأصول المملوكة للدولة وفق أفضل الممارسات الدولية. ففي هذا الإطار، **وافق مجلس الوزراء في شهر مايو ٢٠٢٤ على مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تسهم فيها بهدف تحقيق أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة**، وبصفة خاصة حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

كما تمت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء وحدة مركزية لحصر ومتابعة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة في مايو ٢٠٢٤؛ بهدف العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وفق توقيتات ومُستهدفات محددة، وتذليل كافة التحديات التي تواجه تحقيق التقدم في هذا الصدد، مع اقتراح النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وفقًا لاحتياجات تلك القطاعات وجاهزيتها، إلى جانب اقتراح الأطر القانونية والإجرائية والسياسات والخطط اللازمة لتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة.

وبهدف المزيد من تحسين سير تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول تم **مؤخرًا التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لتبني نهج استراتيجي مستقبلي لتنفيذ برنامج الطروحات بما من شأنه العمل على زيادة مستويات شفافية وكفاءة البرنامج**، يتم من خلاله التركيز على استهداف أنشطة جاذبة للمستثمرين الأجانب، وتعزيز جاذبية القطاعات وذلك بالتزامن مع مواصلة الدولة لجهودها على صعيد تنفيذ الصفقات المتضمنة في البرنامج حاليًّا.

أولًا: ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول

استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات تعزيز دور القطاع الخاص على مستوى القطاعات المختلفة؛ حتى يكون هناك منطق وراء تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثَّرت على الدولة خلال السنوات السابقة، حيث تستهدف سياسة ملكية الدولة، على وجه الخصوص، ما يلي:

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محقِّقة لطموحات المصريين**، وذلك عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪، بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ و٩٪ لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة.
- **تمكين القطاع الخاص المصري**، وتوفير فرص متنوعة لتواجده في الأنشطة الاقتصادية كافة، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية.
- **تركيز تدخُل الدولة لضخّ الاستثمارات** وملكية الأصول في قطاعات رئيسة، بما يشمل القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر على تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص.
- **حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية**، حيث تستهدف الحكومة التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقًا لمعايير محددة، كما يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.
- **تحقيق وفورات مالية** تُمكِّن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشَّة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

وبحسب الوثيقة، تتجه الدولة إلى التخارج من ٦٢ نشاطًا اقتصاديًّا لصالح القطاع الخاص، فيما سيتم تثبيت أو تخفيض استثمارات الدولة في ٥٦ نشاطًا، وتوجه الدولة نحو تثبيت أو زيادة الاستثمارات العامة الموجهة إلى ٧٦ نشاطًا مع الإشارة في الوقت ذاته إلى مبررات الدولة وراء ذلك.

وقد صيغت الوثيقة ومستهدفاتها بما يُراعي حتمية التنفيذ المرحلي والتدريجي والأبعاد الأمنية والاستراتيجية في اختيار الأنشطة الخاضعة للتخارج، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون هناك رغبة واستجابة من قِبل القطاع الخاص للتواجد في الأنشطة المطروحة للتخارج.

والتزامًا من الحكومة بالتوافق المجتمعي على أي سياسة عامة، خضعت الوثيقة لعدد من المراجعات والتعديلات لضمان تحقيق أكبر نسبة من التوافق المجتمعي بشأنها، لذلك أُقيم عدد من ورش العمل لمناقشة الوثيقة بواقع (٢٩) ورشة عمل شارك فيها مجموعة مختارة من الخبراء والمتخصصين يصل عددهم إلى أكثر من ١٠٠٠ مشارك بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بالإضافة إلى (١٠) ورش عمل بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ لتحديد الأنشطة الاقتصادية التي ستكون الدولة موجودة فيها ونسب وجودها بها، والأخرى التي ستتخارج منها، والإطار الزمني لذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثرت على الدولة خلال السنوات السابقة.

ولم يقتصر الأمر على عقد ورش عمل الخبراء، بل دُعِّمت بإطلاق منصة حوار الخبراء لوثيقة ملكية الدولة، وهي منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز آليات التواصل بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص على مدار الساعة لتوعيته بالإصلاحات وتعظيم دوره في دعم عملية صنع السياسات، بما يضمن الخروج بحوار بنَّاء قادر على وضع الأسس والمرتكزات الرئيسة لوجود الدولة في النشاط الاقتصادي وسياسة الملكية التي تتبعها.

وفي إطار عمل المنصة على توثيق جميع الأنشطة والفعاليات حول وثيقة ملكية الدولة، فقد تضمنت أهم ملامح الوثيقة من حيث موجهاتها، ومنهجيتها، في تحديد قرارات الإبقاء على/ أو التخارج من الأصول المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى إلقاء الضوء على دور صندوق مصر السيادي في هذا الإطار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية للمزيد من تعزيز دور القطاع الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن المنصة لم تكن الوسيلة التقنية الوحيدة في إجراء الحوار المجتمعي حول الوثيقة، بل أُطلق تطبيق على الهاتف المحمول باسم "شارك"؛ بهدف التفاعل السريع مع طلبات واستفسارات جميع أطراف منظومة القطاع الخاص؛ حيث يضمن التطبيق سرعة الاستجابة والرد خلال ثلاثة أيام على أقصى تقدير.

وفي إطار العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، فقد شُكِّلت لجنة عليا بعضوية الجهات القائمة على التنفيذ، وذلك وفقًا للقرار رقم ٤٤٢٩ لعام ٢٠٢٢، على أن تقوم اللجنة بالمهام الآتية:

- تنفيذ سياسية ملكية الدولة للأصول وفقًا لبرامج زمنية محددة.
- تحديد النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
- تحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة والشركات التابعة لكل نشاط على حدة.
- ضمان التقييم العادل للأصول بالاستعانة بجهات استشارية ذات ثقة.
- مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- مراجعة دورية لخريطة وجود الدولة وفقًا للمستجدات العالمية والمحلية.

كما **شُكلت الأمانة الفنية للجنة ممثلة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، وتتمثل مهامها الرئيسة في الآتي:

- حصر الشركات المملوكة للدولة.
- إعداد قائمة سنوية للأصول.
- وضع الخطط الزمنية لتنفيذ البرنامج.
- استراتيجية التواصل المجتمعي.

ثانيًا: موقف الشركات المملوكة للدولة

١ - حصر الشركات المملوكة للدولة

تبنى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتعاون مع جميع جهات ومؤسسات الدولة تنفيذ قاعدة بيانات تتضمن الشركات المملوكة للدولة كافة، والتي سجل عددها نحو ٧٠٩ شركات حتى أغسطس ٢٠٢٤ موزعة بين ١٨ قطاعًا، وبلغ عدد الجهات التي تمتلك شركات ٣٣ جهة (١٨ وزارة، و٩ محافظات، والبنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، وهيئة الشراء الموحد، وهيئة تنمية الصعيد، والهيئة العامة لقناة السويس)، وتستحوذ الشركات التي تتبع وزارة قطاع الأعمال على نحو ٤٤,٧٪ من إجمالي الشركات.

شكل رقم (١)

الشركات التي تساهم فيها الدولة وفقًا للقطاعات حتى أغسطس ٢٠٢٤ *

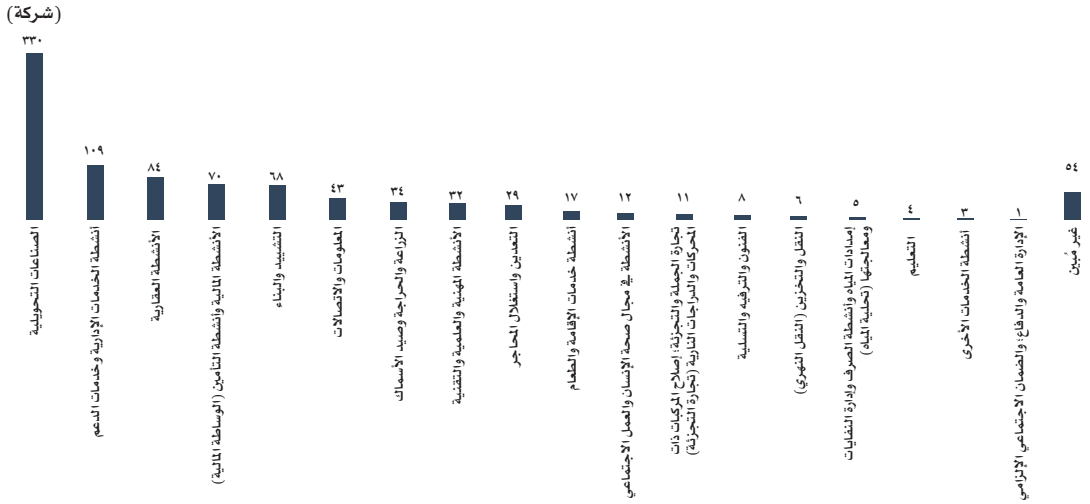

*يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في القطاعات المختلفة لوجود عدد من الشركات تعمل في أكثر من قطاع.

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٤.

شكل رقم (٢)

توزيع الشركات التي تساهم فيها الدولة وفقًا للجهات حتى أغسطس ٢٠٢٤ *

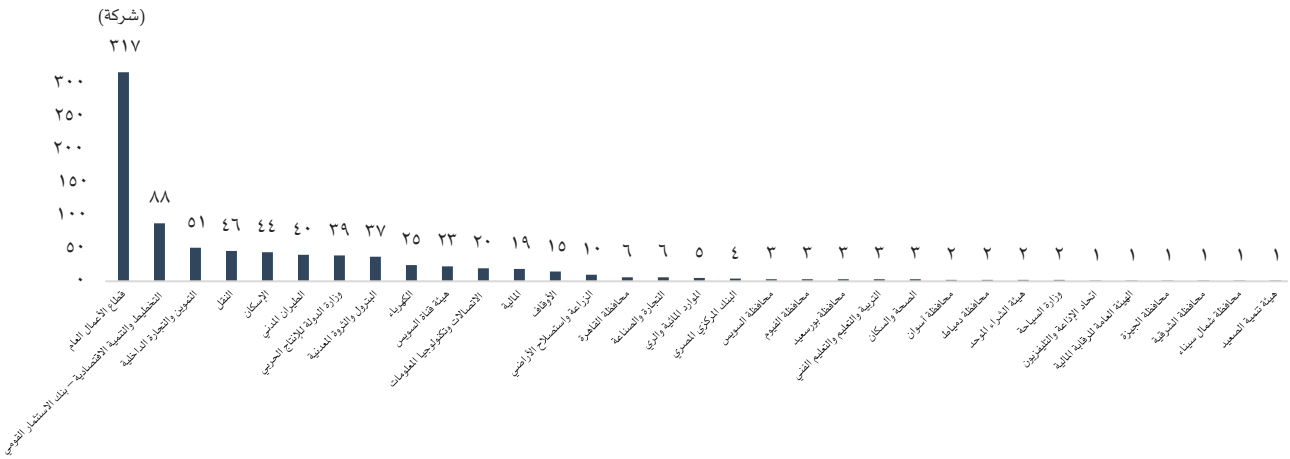

*يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في القطاعات المختلفة لوجود عدد من الشركات تعمل في أكثر من قطاع.

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٤.

وتجدر الإشارة إلى أن نحو ١٥٨ شركة تبلغ نسبة مشاركة الدولة بها أكثر من ٧٥٪، في حين يبلغ عدد الشركات التي تسجل نسبة مشاركة الدولة فيها أقل من ٢٥٪ نحو ٨٠ شركة.

شكل رقم (٣)

توزيع الشركات وفقًا لنسبة مساهمة الدولة حتى أغسطس ٢٠٢٤ *

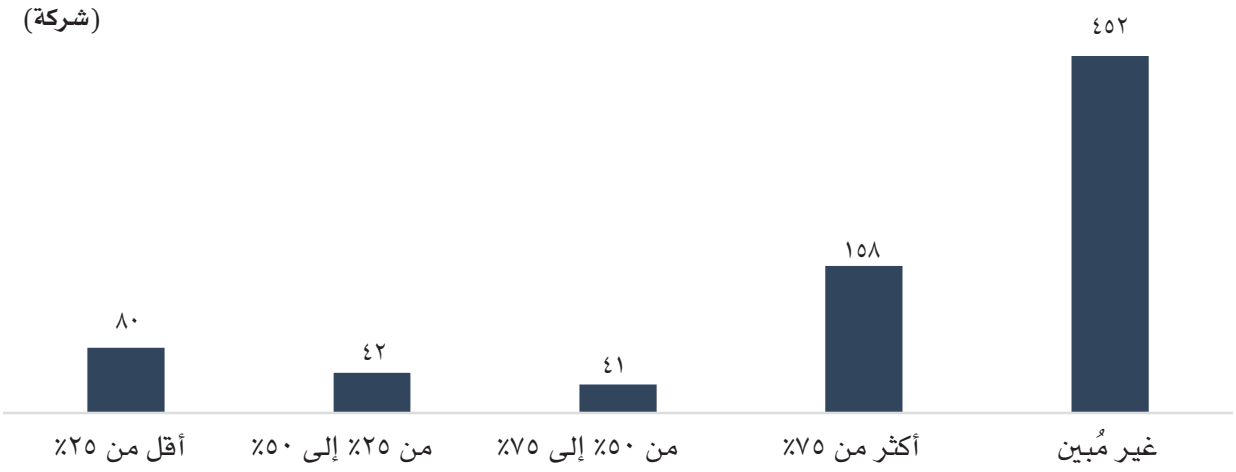

*يرجع سبب اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في الجهات المختلفة لوجود بعض الشركات التي تساهم فيها أكثر من جهة.

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٤.

كما أوضحت النتائج أن ٥٤,٠٪ من إجمالي الشركات التي تساهم فيها الدولة تحقق أرباحًا، مقابل ٤٢,٢٪ تحقق خسائر.

شكل رقم (٤)

توزيع الشركات المملوكة للدولة وفقًا لموقف الربحية حتى أغسطس ٢٠٢٤

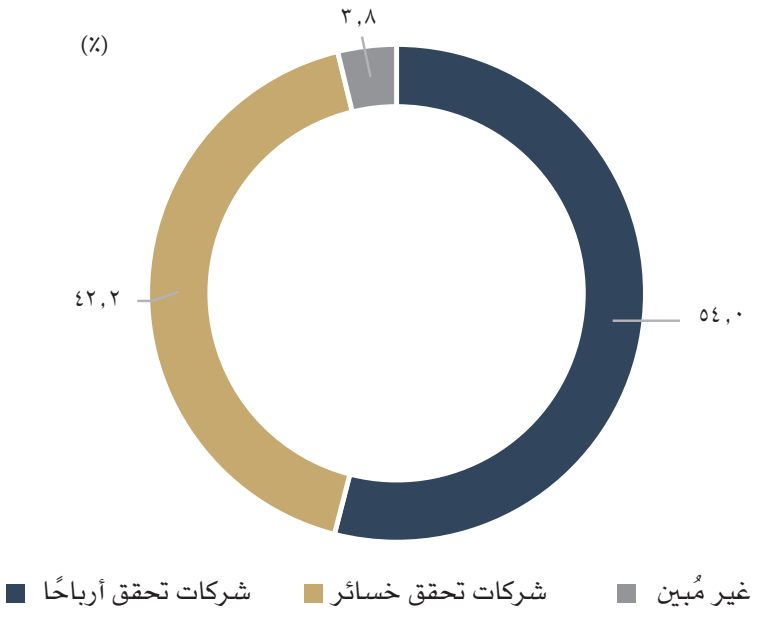

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٤.

٢ - موقف التخارج وفقًا لما تنصُ عليه وثيقة سياسة الملكية

تشمل آليات تفعيل برنامج ملكية الدولة للأصول، قيام الحكومة المصرية سنويًا بالإعلان عن برنامج تنفيذي لسياسة ملكية الدولة للأصول، وتشمل توجهات سياسة الملكية ثلاثة مجالات رئيسة، وهي:

شكل رقم (٥)

التوجهات الرئيسة لسياسة الملكية

تحديد قائمة الطروحات الحكومية لمشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام التي سيتم خصخصتها بشكل كلي أو جزئي	المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها في إطار نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص	المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها من قبل صندوق مصر السيادي

المصدر: وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، ديسمبر ٢٠٢٢.

وفي إطار تنفيذ تلك المجالات، تمثلت ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول في ثلاثة محاور رئيسة كالآتي:

- تخارج الدولة من عدد من القطاعات /الأنشطة الرئيسة (١٤ نشاطًا).
- الإبقاء مع تثبيت أو تخفيض الاستثمارات في عدد من القطاعات /الأنشطة الرئيسة (٢٤ نشاطًا).
- الإبقاء مع تثبيت أو زيادة الاستثمارات في عدد من القطاعات /الأنشطة الرئيسة (٢٤ نشاطًا).

ثالثًا: الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية

١ - خلفية عن برنامج الطروحات الحكومية

يأتي برنامج الطروحات في إطار جهود الدولة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في تنفيذ المزيد من المشروعات الجديدة، في ضوء تطبيق الدولة لوثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، وذلك من خلال إتاحة العديد من الحوافز والتيسيرات. وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة العمل على التفعيل والتوسع في برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية، ومن أهمها:

- تعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها، وتشجيع الاستثمار المؤسسي فيها، وتحسين بيئة التداول، وزيادة المعروض من الشركات المقيدة بها.
- توفير سيولة من النقد الأجنبي خلال فترة قصيرة.
- إعادة هيكلة بعض أصول الدولة وتعزيز كفاءتها.
- زيادة رأس المال السوقي للبورصة المصرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدير بالذكر أن خطة عمل الحكومة تستهدف تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية من خلال عدة إجراءات، من أهمها: إعداد تصور مُحدث لبرنامج الطروحات، وإدراج شركات الخدمة الوطنية في البرنامج، ووضع برنامج زمني واضح للشركات المزمع طرحها.

في فبراير ٢٠٢٣ حُددت ٣٢ شركة لطرح أسهمها بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي، بداية من الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤، سواءً كان الطرح عامًا من خلال البورصة، أو كان لمستثمر استراتيجي، أو كليهما، ثم تمت إضافة ثلاث شركات أخرى، هي: الشرقية للدخان، والعز الدخيلة للصلب، والمصرية للاتصالات.

شكل رقم (٦)

برنامج الطروحات المُعلن حتى أغسطس ٢٠٢٣

طرح جديد بالبورصة/ لمستثمر استراتيجي			
١	بنك القاهرة	١٩	النصر للتعدين
٢	بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	٢٠	النصر للإسكان والتعمير
٣	الأمل الشريف للبلاستيك	٢١	المصرية للسبائك الحديدية
٤	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	٢٢	مصر لأعمال الأسمنت المسلح
٥	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين	٢٣	سيناء للمنجنيز
٦	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٢٤	تنمية الصناعات الكيماوية - سيد
٧	شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (MTS)	٢٥	مصر للمستحضرات الطبية
٨	شركة الحفر للبترول	٢٦	الرباط للأنوار السفن
٩	شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	٢٧	محطة توليد الرياح بجبل الزيت
١٠	شركة مصر لتأمينات الحياة	٢٨	محطة توليد الرياح بالزعفرانة
١١	شركة الصالحية للاستثمار والتنمية	٢٩	محطة بني سويف لتوليد الكهرباء
١٢	شركة المستقبل للتنمية العمرانية	٣٠	صافي لتعبئة المياه
١٣	شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)	٣١	الشركة الوطنية للمنتجات البترولية
١٤	شركة حلوان للأسمدة	٣٢	المصرف المتحد
١٥	البنك العربي الإفريقي الدولي	٣٣	شركة الشرقية للدخان
١٦	الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام	٣٤	العز الدخيلة للصلب
١٧	المعادي للتنمية والتعمير	٣٥	المصرية للاتصالات
١٨	مصر للتأمين		

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٣.

وقد وُزعت الشركات إلى ١٩ قطاعًا ونشاطًا اقتصاديًا كالتالي:

- ٦ قطاعات ستتخارج الدولة منها خلال (٣ – ٥) سنوات.
- ٨ قطاعات تُثبت الدولة أو ستُخفض استثماراتها بها.
- ٥ قطاعات ستُثبت الدولة أو تزيد استثماراتها بها.

شكل رقم (٧)

توزيع الشركات المتضمنة في برنامج الطروحات بحسب القطاعات

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٣.

وفي إطار تنفيذ تلك الخطة تم اتخاذ عدد من الإجـراءات، حيث تم تشكيل وحدة تابعة لرئاسة مجلس الـوزراء للإشراف على برنامج الطروحات، وتختص الوحدة بما يلي:

- تقييم خطط الطروحات السابقة واستكمالها.
- توجيه قطاعات وأساليب الطرح بناءً على مشورة مستشار دولي.
- تعيين البنوك الاستثمارية المسؤولة عن بيع كل شركة.
- متابعة وتنفيذ الخطة التسويقية لكل شركة.
- متابعة وتنفيذ برنامج الطروحات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما وُقعت اتفاقية لتعيين مؤسسة التمويل الدولية مستشارًا لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، ففي يونيو ٢٠٢٣، وقَّعت الحكومة المصرية اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية وتطوير خطة متكاملة لتنفيذ البرنامج، بما يُسرع من وتيرته ويحقق الأهداف الموضوعة بدقة، وذلك من خلال مرحلتين كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** إعداد الاستراتيجية خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، وهو ما تم بالفعل يوم ١٨ يونيو ٢٠٢٣.
- **المرحلة الثانية:** الطرح الفعلي للشركات والمشروعات.

٢ - الموقف التنفيذي للتخارج من الشركات المملوكة للدولة

يعرض الجزء التالي من التقرير الموقف التنفيذي للتخارج من الشركات المملوكة للدولة على مستوى الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤) والتي تنقسم إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

استهدفت المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التخارج الجزئي من عدد (٦) شركات تسهم بها الدولة بحصيلة مستهدفة ٣,٣ مليارات دولار، وذلك بما يشمل:

- بيع حصص مملوكة للدولة في ٦ شركات مدرجة في البورصة المصرية بإجمالي ٣,٣ مليارات دولار موزعة على صفقتين كالتالي:
- البنك التجاري الدولي، وشركة فوري، وأبوقير للأسمدة، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، وشركة إي فايننـاس، منهم:

  - بيع حصص مملوكة للدولة في ٥ شركات مدرجة بالبورصة (البنك التجاري الدولي، وشركة فوري، وشركة أبوقير للأسمدة، وشركة موبكو للأسمدة، وشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) بإجمالي ١,٩ مليار دولار في مارس ٢٠٢٢.
  - بيع حصص مملوكة للدولة في ٤ شركات مدرجة بالبورصة (شركة موبكو، وشركة أبوقير للأسمدة، وشركة إي فايننـاس، وشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع).

نتائج تنفيذ المرحلة الأولى:

تم تنفيذ الصفقات المتضمنة في المرحلة الأولى من برنامج الطروحات على النحو التالي:

- بيع حصص من ملكية الدولة في عدد ٦ شركات المتضمنة في تلك المرحلة لمستثمر استراتيجي على صفقتين على النحو التالي:
  - الصفقة الأولى بيع حصص في ٥ شركات مدرجة بالبورصة المصرية لشركة أبوظبي التنموية القابضة ADQ – الإمارات بقيمة ١,٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٢.
  - الصفقة الثانية بيع حصص في ٤ شركات مدرجة بالبورصة بإجمالي ١,٣ مليار دولار لصالح صندوق الاستثمارات السعودية (PIF) في أغسطس ٢٠٢٢.

بذلك بلغت حصيلة عمليات التخارج المنفذة خلال المرحلة الأولى ٣,١١ مليارات دولار بمعدل إنجاز ٩٤,٢٪ مقارنة بالحصيلة المستهدفة المعلنة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (١).

جدول رقم (١)

المُنجز على صعيد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة أولى	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٣,٣) مليارات دولار قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢ – والتخارج من عدد (٦) شركات تسهم بها الدولة	٦	٣,٣	٣,١١	٩٤,٢

المصدر: التقرير الأول لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

المرحلة الثانية:

استهدفت المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التخارج الكلي/الجزئي طرح عدد (٧) شركات تسهم بها الدولة بحصيلة مستهدفة ٢,٠ مليار دولار، وذلك بما يشمل:

١ - طرح (١٠٠٪) من حصة الدولة بشركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين).

٢ - التخارج من نحو (٣١٪) من شركة العز الدخيلة للصلب.

٣ - طرح حصة من شركة الحفر المصرية للبترول (الحفر المصرية).

٤ - طرح حصة من الشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب).

٥ - طرح حصة من الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو).

٦ - طرح (١٠٪) من حصة شركة المصرية للاتصالات.

٧ - زيادة رأس مال الـ (٧) فنادق المملوكة لـ "الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (EGOTH)" و"الشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC)".

نتائج تنفيذ المرحلة الثانية:

تم تنفيذ الصفقات المتضمنة في المرحلة الثانية من برنامج الطروحات، على النحو التالي:

- بيع كامل لحصة الدولة بشركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين) لمستثمر أجنبي متمثل في شركة National Company for Print الإماراتية بقيمة ١٧ مليون دولار في شهر مايو ٢٠٢٣.
- بيع جزئي لحصة الدولة بشركة عز الدخيلة بنسبة ٣١٪ لمستثمر مصري ممثلًا في مجموعة عز الدخيلة بقيمة ٢٤٥ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٣.
- طرح حصة من ملكية الدولة في ثلاث شركات، وهي: شركة الحفر المصرية للبترول (الحفر المصرية)، والشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)، والشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو) بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لصالح مستثمر أجنبي ممثلًا في شركة أبوظبي التنموية القابضة ADQ – الإمارات، في نوفمبر ٢٠٢٣.
- طرح (١٠٪) من حصة شركة المصرية للاتصالات في البورصة المصرية بقيمة ١٢٨ مليون دولار لمستثمرين متنوعين مصريين في شهر مايو ٢٠٢٣.
- إتمام الصفقة الخاصة بزيادة رأس مال الـ (٧) فنادق المملوكة لـ "الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (EGOTH)" و"الشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC)" بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، عبر آلية تمويلية لزيادة رأس المال وضخ استثمارات بالعملة الأجنبية لصالح مستثمر مصري ممثلًا في مجموعة طلعت مصطفى في صفقة تم تنفيذها في شهر فبراير ٢٠٢٤.

بذلك بلغت حصيلة عمليات التخارج المنفذة خلال المرحلة الثانية ١,٩٩ مليار دولار بمعدل إنجاز ٩٩,٥٪ مقارنة بالحصيلة المستهدفة المعلنة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٢).

جدول رقم (٢)

المُنجز على صعيد تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة ثانية	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٢) مليار دولار قبل نهاية يونيو ٢٠٢٣ – والتخارج من عدد (٧) شركات تسهم بها الدولة	٧	٢	١,٩٩	٩٩,٥

المصدر: التقرير الأول لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

المرحلة الثالثة:

شملت المرحلة الثالثة من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول ديسمبر ٢٠٢٣، والتخارج من عدد (٣) شركات تساهم بها الدولة بحلول يونيو ٢٠٢٤، بحصيلة مستهدفة ٥,٠ مليارات دولار، وذلك بما يشمل:

١ – طرح "محطة جبل الزيت" لتوليد الكهرباء من الرياح من خلال طرح تنافسي على عدد من المستثمرين بإجمالي ٣٠٠ مليون دولار.

٢ – طرح شركة "وطنية" للمنتجات البترولية.

٣ – طرح شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع.

٤ – طرح شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع.

٥ – طرح حصة من بنك المصرف المتحد.

٦ – طرح حصة إضافية من شركة الشرقية للدخان.

نتائج تنفيذ المرحلة الثالثة:

تم تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الطروحات، على النحو التالي:

- طرح نسبة من حصة الدولة في رأس مال الشركة الشرقية للدخان من خلال البورصة المصرية لصالح مستثمر أجنبي ممثلًا في شركة "جلوبال للاستثمار القابضة المحدودة" الإماراتية بقيمة ٦٢٥ مليون دولار في أكتوبر ٢٠٢٣.
- تنفيذ أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر خلال هذه المرحلة لتطوير مدينة رأس الحكمة من قِبل شركة أبوظبي التنموية القابضة ADQ – الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار موزعة، وتسلم المبلغ على دفعات بواقع ٢٤ مليار دولار سيولة دولارية مباشرة تتدفق للدولة المصرية من الخارج، بالإضافة إلى ١١ مليار دولار كودائع مستحقة للإمارات بالبنك المركزي المصري يتم تحويلها بالجنيه المصري، لاستخدامها في تنمية المشروع.

بذلك بلغت حصيلة عمليات التخارج المنفذة خلال المرحلة الثانية ٢٤,٦٣ مليار دولار[١] بمعدل إنجاز ٤٩٢,٥٪ مقارنة بالحصيلة المستهدفة المعلنة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣)

المُنجز على صعيد تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة ثالثة	التخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول ديسمبر ٢٠٢٣ – والتخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول يونيو ٢٠٢٤ بحصيلة ٥ مليارات دولار	٦	٥	٢٤,٦٣	٤٩٢,٥

المصدر: التقرير الأول لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

(١) تم في سياق هذه المرحلة احتساب تدفقات استثمار أجنبي مباشر بقيمة ٢٤ مليار دولار من عوائد تنفيذ صفقة رأس الحكمة والمتدفقة من الخارج.

الإنجاز على مستوى المراحل الثلاث الخاصة ببرنامج الطروحات الحكومية خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤)

تم تنفيذ المراحل الثلاث من برنامج الطروحات الحكومية خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤) الذي استهدفت التخارج الكلي/الجزئي من ١٩ شركة بحصيلة مستهدفة معلنة بقيمة ١٠,٣ مليارات دولار. **وقد مضت الحكومة قدمًا في تنفيذ البرنامج خلال تلك الفترة، ونفذت ٣٣ عملية طرح فعلي للتخارج الكلي /الجزئي بقيمة إجمالية فعلية لحصيلة البرنامج تُقارب ٣٠ مليار دولار، بنسبة إنجاز على مستوى كامل البرنامج بلغت ٢٨٨,٥٪**، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤)

المُنجز على صعيد تنفيذ كامل برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة أولى	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٣,٣) مليارات دولار قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢ - والتخارج من عدد (٦) شركات تسهم بها الدولة	٦	٣,٣	٣,١١	٩٤,٢
مرحلة ثانية	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٢) مليار دولار قبل نهاية يونيو ٢٠٢٣ - والتخارج من عدد (٧) شركات تسهم بها الدولة	٧	٢	١,٩٩	٩٩,٥
مرحلة ثالثة	التخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول ديسمبر ٢٠٢٣ - والتخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول يونيو ٢٠٢٤ بحصيلة ٥ مليارات دولار	٦	٥	٢٤,٦٣	٤٩٢,٥
كامل الفترة	التخارج الكلي/ الجزئي من ٣٣ شركة/ أصل بحصيلة مستهدفة بنحو ١٠,٣ مليارات دولار	١٩	١٠,٣٠	٢٩,٧٢٠	٢٨٨,٥

المصدر: التقرير الأول لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

وتنوعت الصفقات المنفذة في إطار برنامج الطروحات ما بين صفقات تمت لصالح لمستثمر أجنبي، وصفقات تمت لصالح مستثمرين مصريين، إلى جانب طروحات في البورصة المصرية بواقع ١٨ صفقة فعلية على النحو التالي:

جدول رقم (٥)
قائمة الطروحات المنفذة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤)

م	الطروحات	النشاط/ القطاع	آلية الطرح	المشتري	جنسية المشتري	التاريخ	الحصيلة (مليون دولار)
١	البنك التجاري الدولي	خدمات مالية	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	١٨٠٥
٢	فوري للتكنولوجيا	خدمات مالية	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٣	أبو قير للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٤	مبكو للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٥	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	شحن	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٦	أي - فينانس	خدمات مالية	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	١٣٠٠
٧	أبو قير للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	
٨	مبكو للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	
٩	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	شحن	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	
١٠	المصرية للاتصالات	اتصالات	طرح نسبة بالبورصة	متنوع	مصري	مايو ٢٠٢٣	١٢٨
١١	باكين	بويات	بيع كامل لمستثمر أجنبي	National Company for Paint	الإمارات العربية المتحدة	مايو ٢٠٢٣	١٧

م	الطروحات	النشاط/ القطاع	آلية الطرح	المشتري	جنسية المشتري	التاريخ	الحصيلة (مليون دولار)
١٢	عز الدخلية	حديد	بيع كامل لمستثمر مصري	أحمد عز	مصري	سبتمبر ٢٠٢٣	٢٤٥
١٣	الشرقية للدخان	كيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	Global Company	الإمارات العربية المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٣	٦٢٥
١٤	إيلاب	بتروكيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر ٢٠٢٣	٨٠٠
١٥	إيثيدكو	بتروكيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر ٢٠٢٣	
١٦	الحفر المصرية	بتروكيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر ٢٠٢٣	
١٧	إتمام الصفقة الخاصة بزيادة رأس مال الـ (٧) فنادق المملوكة لـ "الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (EGOTH)" و"الشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC)"	خدمات الإقامة	آلية تمويلية لزيادة رأس المال وضخ استثمارات بالعملة الأجنبية	شركة طلعت مصطفى – مستثمر محلي	مصري	فبراير ٢٠٢٤	٨٠٠
١٨	صفقة رأس الحكمة	استثمار أجنبي مباشر	شراكة استثمارية بين مصر والإمارات	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	فبراير ٢٠٢٤	٢٤٠٠٠
الإجمالي							**٢٩,٧٢٠**

المصدر: التقرير الأول لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

رابعًا: آليات أخرى للشراكة مع القطاع الخاص

تتبنى الدولة المصرية عددًا من الآليات الأخرى لتعزيز دور القطاع الخاص إضافة إلى برنامج الطروحات الحكومية، ويأتي على رأسها مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفذ من خلال تعاون الوزارات المعنية مع القطاع الخاص في تنفيذ عدد من المشروعات، وتلك التي يتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال صندوق مصر السيادي.

١ - مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفذ بإطار الوزارات المعنية

في هذا السياق **وافقت اللجنة العليا لشؤون المشاركة مع القطاع الخاص على عدد (٤) مشروعات مقترحة بالشراكة مع القطاع الخاص في ديسمبر ٢٠٢٣**، ويأتي ذلك في ضوء الأهمية البالغة التي تحظى بها اللجنة العليا لشؤون المشاركة في رسم خطط وسياسات العمل والمشروعات المختلفة في شتى القطاعات بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك في إطار جهود الدولة الهادفة لفتح آفاق رحبة أمام هذا القطاع، وتعزيز مساهماته في المسار التنموي، وتعظيم مشاركته في النشاط الاقتصادي، على نحو يسهم في دفع عملية الإنتاج، ورفع معدلات النمو، وتوفير المزيد من فرص العمل. وفي هذا الصدد وافقت اللجنة العليا لشؤون المشاركة على ٤ مشروعات على النحو التالي:

- **مشروع تصميم وتمويل وإنشاء واستغلال وصيانة وإعادة ملكية مركز خدمات المستثمرين بمنطقة شق الثعبان بمحافظة القاهرة** بنظام (BOOT)، ووافقت اللجنة على طرح المشروع وفقًا لأحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١، ويستهدف المشروع تنمية منطقة شق الثعبان، وتوفير الخدمات الضرورية للمستثمرين ورجال الأعمال، ولا سيما الخدمات المالية والبنوك، ومقار للشركات وخدمات الشحن والتوزيع، ومراكز التسويق والمعارض وغيرها؛ مما يسهم في تحقيق عوائد مالية لمحافظة القاهرة وتنمية مواردها الذاتية، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- وافقت اللجنة العليا على قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص لتنفيذ **مشروعين مقترحين لمحطتي محولات كهربائية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة**، وهما: تنفيذ محطة محولات أسمنت طرة شاملة حق استغلال وتأهيل ورفع كفاءة وصيانة المحطة لتغذية رافع مياه (PS1) بالقاهرة الجديدة، وتنفيذ محطة محولات رافع رقم ٣ لإنشاء المحطة والإدارة والاستغلال والصيانة للمحطة والخطوط وشبكات الكهرباء المغذية للروافع أرقام ٢ و٣ و٤ بمدينة القاهرة الجديدة بنظام BOOT.
- كما وافقت اللجنة على **مشروع المبادرة المقدمة من شركة تأهيل الدولية التابعة لشركة نهضة مصر** لإنشاء وتشغيل أكاديمية تأهيل الدولية للتعليم الفني الدولي.

في السياق ذاته، **انتهجت وزارة قطاع الأعمال العام في ضوء سياسة ملكية الدولة نهج سياسة الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص سواء في تطوير الأصول ورفع كفاءتها أو زيادة قدرتها الإنتاجية** أو البدء في تقديم منتجات جديدة تحقق زيادة في القيمة المضافة، وتحسين جودة المنتج مع استخدام تكنولوجيا جديدة من خلال المشاركة.

كذلك يتم من خلال الشراكة قيام القطاع الخاص أو المساهمين أو الشريك الأجنبي بتوفير العملة الأجنبية، وتقتصر مساهمة شركات قطاع الأعمال العام في تمويل جزء من المساهمة بالجنيه المصري.

كما انتهجت الوزارة سياسة لتشجيع التصدير وتوفير مستلزمات السوق المحلية (مع تقليل حجم الاستيراد) وتقليص الفجوة الاستيرادية. هناك نماذج عديدة في هذا الشأن منها المشروعات التالية:

- إنشاء شركة لإثراء خام الكاولين وإنتاج الكاولين النقي بما يحقق قيمة مضافة عالية للخام، وذلك بالشراكة بين شركة النصر للتعدين والقطاع الخاص.
- إنشاء شركة لإثراء خام التلك وإنتاجه بما يحقق قيمة مضافة عالية للخام، وذلك بالشراكة بين شركة النصر للتعدين والقطاع الخاص.
- إقامة وتشغيل مصنع لرفع تركيز خام الفوسفات وصناعة الأسمدة والاستيراد والتصدير والتخزين وإعداد الأبحاث التكنولوجية والعلمية في مجال تحسين خام الفوسفات، وذلك بين شركة النصر للتعدين والقطاع الخاص.
- إنتاج البوليستر المعاد تدويره R – PET في شركة مصر للحرير الصناعي، والذي يحقق قيمة مضافة عالية خاصة مع وجود طلب كبير عليه محليًا وعالميًا.
- تطوير شركة النصر للسيارات بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة Original Equipment Manufacturers (OEMS) في مجال المركبات التجارية (مثل الأتوبيس والسيارة نصف نقل) والسيارات الكهربائية؛ لمواكبة التحول في المتغيرات العالمية في هذه السوق، وسياسة الدولة نحو تعميق هذه الصناعة بالشراكة مع القطاع الخاص.
- إنتاج الأمونيا الخضراء في ضوء التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بشراكة بين شركة النصر للأسمدة بالسويس والقطاع الخاص.
- مشروعات تطوير الفنادق التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق.
- تطوير عدد من شركات الأدوية من خلال مشروعات إنتاج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية مثل الكيماويات الدوائية والأدوية البيولوجية والمضادات الحيوية، إلى جانب الاستثمارات الحتمية للتوافق مع ممارسات التصنيع الجيد .Good manufacturing practices (GMP).

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى المشروعات ذات الحجم الاستثماري الضخم بالشراكة مع القطاع الخاص المتخصص، والذي لديه الملاءة المالية لتوفير المكون الخاص بالعملة الأجنبية، ومنها على سبيل المثال:

- تصنيع المادة الخام (الألومنا) اللازمة لمصاهر الألمونيوم.
- إنشاء مصهر ألمونيوم جديد بطاقة إنتاجية ٥٠٠ ألف طن سنويًا.
- إنشاء مصنع لإنتاج الأمونيوم فويل.
- **مشروعات** تطوير شركات الأسمدة الثلاث التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام (كيما، والدلتا للأسمدة، والنصر للأسمدة). هذا وقد يكون هناك ضخ لجزء من الاستثمارات بالعملة الصعبة من جانب الشركاء في هذا المجال.
- مشروع إنشاء وحدة حامض النيتريك في شركة كيما، حيث توجد فجوة تمويلية مقدارها ٧٠ مليون دولار لتغطية تكلفة المشروع، علما بأنه يتم على أساس استرداده من الحصيلة المتوقعة من العملة الصعبة من خلال تصدير المنتج.

إضافة إلى ما سبق، هناك مشروعات قائمة بالفعل وبها استثمارات بالعملة الأجنبية مثل: مشروع تطوير شركات الغزل والنسيج، ومشروع تطوير خطوط شركة المحلة الكبرى، والذي سيتم سداد جزء من القرض الخاص به باليورو من حصيلة البيع/التصدير.

٢ - مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفذ من خلال صندوق مصر السيادي

صندوق مصر السيادي هو الـذراع الاستثمارية للدولة، وتتماشى خطته مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يحقق التنمية والعدالة المكانية بالاستثمار في المحافظات المختلفة، ويهدف إلى الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، كما انضم صندوق "مصر السيادي" إلى قائمة أكبر ٥٠ صندوقًا سياديًا عالميًا في يوليو ٢٠٢٣، واحتل المرتبة ٤٧ عالميًا والـ ١٢ عربيًا، وذلك وفقًا للتحديث الأخير لصناديق الثروة السيادية الذي نشرته SWF Institute، والذي يُعد مؤشرًا على صدق الرؤية المصرية في إدارة الأصول وتأكيدًا على ما تمتلكه من فرص لتحقيق تقدم اقتصادي كبير.

وللصندوق العديد من الإنجازات في ملف استغلال الأصول المنقولة للصندوق، ومنها ما تم في يونيو٢٠٢٤، على النحو التالي:

- تم نقل نحو ٢٠ أصلًا من الأصول العقارية؛ منها ١٢ مقرًا من مقار الوزارات في منطقة وسط البلد، إلى جانب مجمع التحرير، ووزارة الداخلية، ومقر وزارة الخارجية.
- تم الانتهاء من الدراسات الخاصة بمربع الوزارات، وتلقى الصندوق السيادي عددًا من العروض من جانب المستثمرين المصريين والأجانب لاستغلال تلك الأصول.
- تم الانتهاء من المراحل الأولى من تطوير مبنى وزارة الداخلية لتحويله إلى مجمع خدمي، تجاري، سكني، تعليمي، وفندق ٤ نجوم (Moxy by Marriott).
- جارٍ العمل على مبنى مجمع التحرير لتحويله إلى فندق بمواصفات عالمية، ومن المقرر الانتهاء منه **بنهاية** ديسمبر ٢٠٢٥.

وفي ضوء حرص الصندوق على آليات تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي عقد الصندوق العديد من الاتفاقيات، وتتمثل أهمها فيما يلي:

- التوقيع على اتفاقية مساهمين بين صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وشركة صندوق مصر لدعم وتطوير التعليم، وشركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية في يوليو ٢٠٢٤؛ بهدف تأسيس شركة جديدة لتطوير أربعة نماذج لجامعات دولية جديدة في مصر.
- التوقيع على اتفاقية بين مجموعة ماريوت الدولية وشركة ريلاينس فينشرز ش.م.م، الذراع الاستثمارية لقطاع الضيافة التابع لشركة ريلاينس مصر لافتتاح فندق موكسي في قلب القاهرة (يوليو ٢٠٢٤)، ومن المقرّر أن يتم افتتاح الفندق عام ٢٠٢٩.
- على هامش مؤتمر الاستثمار المصري - الأوروبي المشترك المنعقد في مصر يونيو ٢٠٢٤، تم التوقيع على اتفاق لإنتاج الهيدروجين الأخضر بقدرة ١٠٠ ميجاوات بالسخنة، وذلك بين صندوق مصر السيادي، وشركة أوراسكوم للإنشاءات، وشركة سكاتك النرويجية، وشركة فيرتيجلوب، ويستهدف المشروع إنتاج حوالي ١٣ ألف طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر الذي سيتم تحويله إلى ما يقرب من ٧٠ ألف طن من الأمونيا المنتجة من الطاقة المتجددة، ويتضمن المشروع إنشاء محطتي طاقة شمسية وطاقة رياح بقدرة ٢٧٠ ميجاوات لتغذية عمليتي تحليل الهيدروجين وتصنيع الأمونيا.

- التوقيع على اتفاقية بشأن إجراء دراسة جدوى لتصنيع السيارات بمنطقة شرق بورسعيد في يونيو٢٠٢٤، بين كل من: الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وصندوق مصر السيادي، وشركة شرق بورسعيد للتنمية، وشركة فولكس فاجن إفريقيا، في ضوء جهود الدولة لتعميق وتوطين صناعة السيارات في مصر، وتستهدف هذه الاتفاقية توسيع التعاون ليشمل تطوير مرافق إضافية داخل منطقة شرق بورسعيد للسيارات، مع التركيز بشكل خاص على إنشاء خط لتجميع أجزاء السيارات.
- توقيع ٧ مذكرات تفاهم في مجالي الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة في فبراير ٢٠٢٤ بين ٧ مطورين عالميين، وهم شركة "باش جلوبال"، وشركة "سمارت إنرجي"، وتحالف "جاما كونستركشن وميريديام"، وتحالف "إس كي إيكو بلانت – وCSCEC"، وشركة "إيه إم إم باور"، وشركة "يونايتد إنرجي جروب"، وشركة "التوكيل اليكتريك جيلا" وعدد من الجهات الحكومية وهي: "صندوق مصر السيادي"، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس"، و"هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة"، و"الشركة المصرية لنقل الكهرباء".
- التوقيع على اتفاقية شراكة مع شركة "تنوير" للخدمات التعليمية في نوفمبر٢٠٢٣ لتطوير المدرسة الخامسة على أرض القرية الكونية بمدينة السادس من أكتوبر، والتي ستدخل حيز التشغيل في سبتمبر ٢٠٢٥ بمناهج فرنسية وطاقة استيعابية ٢٥٠٠ طالب.
- افتتاح وتشغيل أربع مدارس ضمن المرحلة الأولى من مشروع تطوير أرض القرية الكونية بمدينة حدائق أكتوبر في نوفمبر٢٠٢٣، وذلك بالشراكة بين صندوق مصر السيادي، وأفضل الخبرات من القطاع الخاص في مجال التعليم، ممثلة في شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية، والسويدي كابيتال، وشركة موبيكا للصناعات المتكاملة، ومنصة مصر للتعليم، وEduHive.

خامسًا: الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص

في سياق سعي الحكومة المصرية إلى تبني العديد من الإصلاحات الداعمة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي والوصول إلى معدلات نمو مدفوعة بالأساس بنمو القطاع الخاص، والتي تمثل الهدف الرئيس لوثيقة سياسة ملكية الدولة، وفي إطار حرص الحكومة المصرية على تنفيذ سياسة ملكية الدولة التي وافق عليها فخامة رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢، اهتمت الحكومة المصرية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات في بيئة ومُناخ الأعمال بما يساعد على تذليل التحديات التي تواجه تفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مستويات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل والاستثمارات ومعدلات التصدير.

في هذا الإطار، بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤) نحو (٢٩٣) إجراءً إصلاحيًّا داعمًا للقطاع الخاص، وتتوزع الإجراءات الإصلاحية المنفذة على (٦) محاور رئيسة بما يشمل:

١ - تعزيز مرونة وإصلاحات سياسة سعر الصرف.

٢ - تعزيز المنافسة والحياد التنافسي.

٣ - تشجيع القطاع الصناعي.

٤ - دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

٥ - إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

٦ - تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ويتضح من واقع توزيع الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤)، والبالغ عددها نحو (٢٩٣) إجراء، تركز جانب كبير منها على كل من دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع القطاع الصناعي بواقع (١٠٨) و(٧٨) إجراء على التوالي، وبنسبة ٦٤٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة، وذلك كما يتضح من الشكلين رقم (٨) و(٩).

شكل رقم (٨)

عدد الإجراءات الإصلاحية المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤)

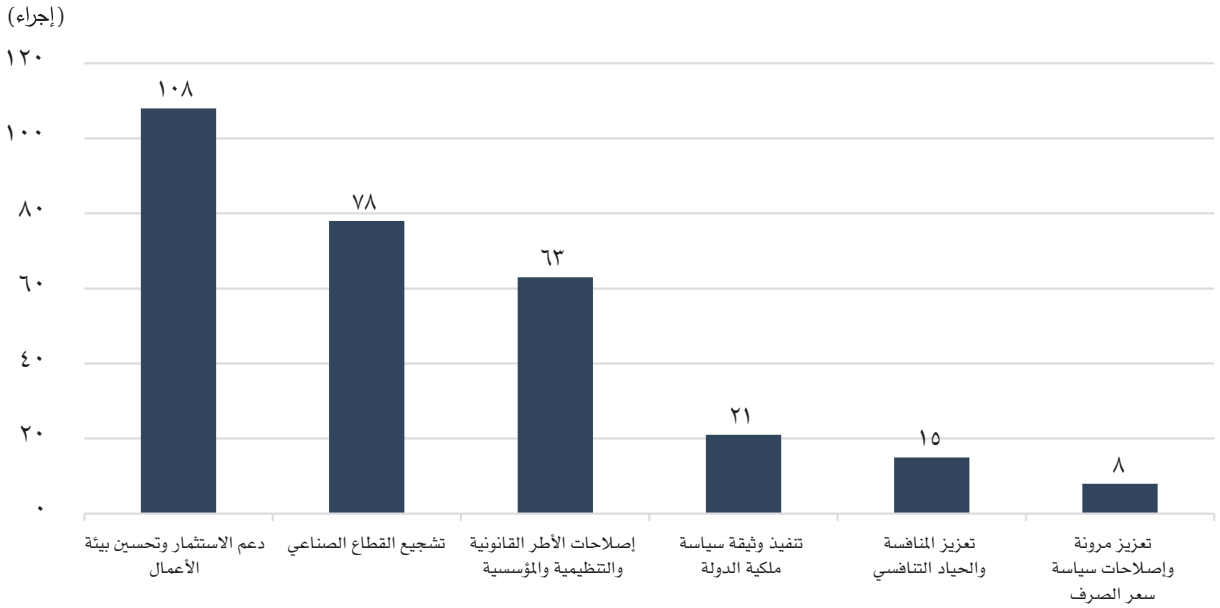

المصدر: تقرير الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص، (أغسطس ٢٠٢٤). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

شكل رقم (٩)

التوزيع النسبي للإجراءات الإصلاحية المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

خلال الفترة (مايو٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤)

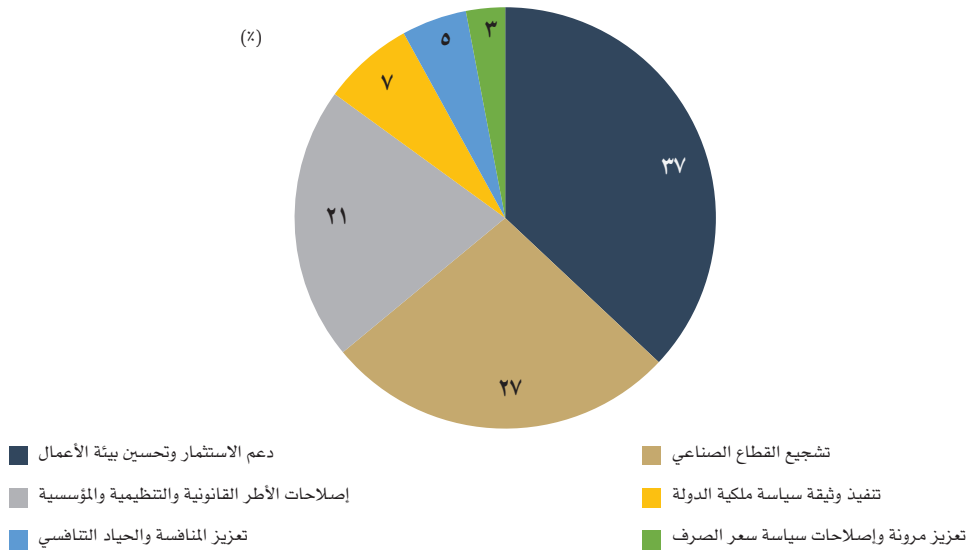

المصدر: تقرير الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص، (أغسطس ٢٠٢٤). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

سادسًا: دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي

تولي الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بتعزيز المنافسة وسياسات الحياد التنافسي، بما يضمن توفير مناخ تنافسي لمختلف الشركات العاملة بالسوق المصرية سواء الشركات الخاصة المحلية والأجنبية أو الشركات المملوكة للدولة، وبما تحققه من تحسين مناخ الأعمال، وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات المحلية وكذلك الاستثمارات الأجنبية.

ومنذ إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتي تُعد بمثابة النهج والركيزة الأساسية التي تُحدد توجهات الدولة بشأن تعزيز المنافسة والحياد التنافسي، فإن الحكومة تعمل بصورة مستمرة على تنفيذ تلك التوجهات، وذلك على مستوى مختلف الأصعدة التشريعية، والمؤسسية، والإجرائية، حيث تمَّ تبني العديد من القرارات والإجراءات التي تضمن المساواة بين كافة اللاعبين في الاقتصاد المصري، وبما يدعم تحقيق مستهدفات الدولة المصرية في تدعيم ركائز التنافسية.

واستكمالًا لجهود الدولة في إرساء مبادئ الحياد التنافسي، فقد جاءت أبرز إنجازات الدولة المصرية في هذا الصدد خلال الفترة (يونيو ٢٠٢٣ - يونيو ٢٠٢٤) كالآتي:

- تبنى مجلس الوزراء التعديلات التشريعية اللازمة لإلغاء المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز الحياد الضريبي، حيث أصدر **السيد رئيس مجلس الوزراء قرار رقم (٢٤٢) لسنة ٢٠٢٤**، بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣، **بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية**، وذلك بهدف إلغاء المعاملة التفضيلية لتلك الجهات الحكومية بما يضمن تحقيق المساواة، وتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين هذه الجهات وبين غيرها، وخضوعها للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة.

وعلى مستوى تنفيذ استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية:

تستمر الحكومة في تنفيذ **الاستراتيجية بالمحاور الأربعة المتضمنة بها**، حيث تمكن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية من تنفيذ **١٠٠٪ من المحاور الأربعة للسنوات الثلاث الأولى من الاستراتيجية**، وتحقيق أعلى من المستهدف خلال تلك الأعوام سواء فيما يتعلق بالإنفاذ الفعَّال لأحكام القانون، ومكافحة الممارسات الاحتكارية أو المحور الخاص بالحياد التنافسي. وقد قام الجهاز في هذا السياق بالتالي:

- **بدء تطبيق نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية اعتبارًا من الأول من يونيو ٢٠٢٤**، وذلك في ضوء صدور القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وما تلاه من تعديلات اللائحة التنفيذية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠٢٤، حيث إنه بموجب التعديلات يصبح لجهاز حماية المنافسة اختصاص الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية (الاندماجات والاستحواذات) بين المشروعات والشركات القائمة؛ للعمل على إزالة عوائق الدخول والتوسع في الأسواق، وتوفير مناخ تنافسي حر في القطاعات والأسواق المختلفة.

- وفي السياق ذاته، فقد سبق وقام جهاز حماية المنافسة بإنشاء **إدارة الرقابة على التركزات الاقتصادية**، فضلًا عن انتهائه من إعداد ملف الإخطار والإرشادات الخاصة به والرسوم التوضيحية لكيفية تطبيق أحكام القانون في ضوء أفضل التجارب الدولية.

جدير بالإشارة أنه إلى جانب الجهود التي اتخذتها الدولة المصرية خلال الفترة (يونيو ٢٠٢٣ - يونيو ٢٠٢٤) في مجال دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي، فإن ثمة عددًا من الجهود المهمة السابق تبنيها في هذا الصدد، ومنها:

- **إنشاء اللجنة العليا لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢** برئاسة سيادته وعضوية عدد من السادة الوزراء والجهات المعنية، على أن يتولى جهاز حماية المنافسة الأمانة الفنية، وذلك لتعزيز فاعلية الجهاز في الحد من التشريعات والسياسات الضارة بالمنافسة من أجل إزالة العوائق وفتح الأسواق للتوسع في الاستثمارات وجذب استثمارات جديدة.

- في ضوء جهود جهاز حماية المنافسة فيما يتعلق بالحد من القرارات والتشريعات والسياسات المقيدة لحرية المنافسة، **فقد قام الجهاز بإبداء الرأي** في مشروع قانون تنظيم منح حقوق امتياز العلامات التجارية، وإبداء الرأي حول المواد القانونية التي تثير شبهة إعطاء مزايا تفضيلية للشركات المملوكة للدولة.

- أصدر مجلس الوزراء كتابًا دوريًّا لجميع الوزارات والجهات والهيئات **بالالتزام باستطلاع رأي الجهاز وموافاته بكافة البيانات**، وأُرفق به إرشادات الجهاز بشأن تقييم آثار القوانين واللوائح التنظيمية على المنافسة، وذلك إعمالًا لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥.

- أسس جهاز حماية المنافسة **إدارة سياسات المنافسة والحياد التنافسي** بداخله؛ بهدف تلقي الشكاوى من المواطنين والمستثمرين ورصد الأدوات التنظيمية الضارة بالمنافسة بشكلٍ استباقي وفعال. وقد دخلت الإدارة حيز التنفيذ في مايو ٢٠٢٢، وعُقدت ورش عمل ودورات تدريبية للمسؤولين في عدد من الوزارات والجهات.

- وفي إطار تعزيز الشفافية والإفصاح، **قامت وزارة المالية بنشر مجموعة من التقارير الدورية** بشأن مزايا الإعفاءات الضريبية، والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح والشركات المملوكة للدولة، وذلك في ضوء القرارات الصادرة من المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣.

- في إطار حرص الحكومة على إشراك كافة الجهات المعنية فيما يتعلق بتطبيق سياسات المنافسة، فقد تم **عقد المؤتمر السنوي الأول لجهاز حماية المنافسة** بمشاركة جميع الأطراف ذوي الشأن ممثلي الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال وغيرهم وذلك لمناقشة وجهات النظر المختلفة للمساهمة في تطبيق أحكام القانون بشكل فعال، واستكمال ما تم إنجازه، والخروج بالتوصيات والملاحظات المهمة لوضع خطط واستراتيجيات ومحاور العمل المستقبلية في مجال سياسات المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

- واستمرارًا لجهود جهاز حماية المنافسة فيما يتعلق بالحد من السياسات التي تقيد حرية المنافسة، فقد قام الجهاز بإصدار **إرشادات بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة في قطاع الزي المدرسي**؛ بغرض حماية المنافسة وتوفير مناخ استثماري ملائم، وإزالة العوائق في سوق الزي المدرسي والأدوات المدرسية، وذلك في ضوء رصد العديد من المخالفات لأحكام قانون حماية المنافسة في سوق الزي المدرسي والذي يمس الأسر المصرية كافة..

- كما سبق ووضع جهاز حماية المنافسة **إرشادات تنظيم خدمات الاتصالات داخل المجمعات العمرانية المغلقة** بالتعاون مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والتي تستهدف ضمان الحفاظ على أسواق تنافسية تتيح للمستخدمين حرية الاختيار بين شركات الاتصالات وسهولة التنقل بينهم دون عوائق، وضمان عدم تعرضهم إلى أي نوع من أنواع الإجبار على التعامل مع شخص بعينه أو إلزامهم بالحصول على منتجات غير مرتبطة ببعضها.

- **كما عقد الجهاز عددًا من ورش العمل للعاملين بعدد من الجهات الحكومية** ذات الصلة بإجراء التعاقدات الحكومية، وذلك لمواجهة أية ممارسات ضارة بالمنافسة ومخالفة للقانون كعمليات التواطؤ والاحتكار التي من شأنها تقييد عملية المنافسة بين الشركات المتقدمة للجهات الإدارية.

- وفي إطار **تشجيع الاستثمار وتوفير المناخ التنافسي الجاذب له**، فقد عقد جهاز حماية المنافسة **ورشة عمل بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية** لممثلي الاتحاد ورؤساء وأعضاء عدد من الغرف والشعب الصناعية، وذلك بهدف الوقوف على الخطوات اللازمة لدعم سياسات المنافسة وإزالة أية عوائق من شأنها منع الشركات من الدخول أو التوسع في الأسواق.

- كما يستمر جهاز حماية المنافسة في دعمه للجهات الحكومية في جميع المحافظات، في الكشف عن عمليات التواطؤ التي قد تتم في التعاقدات، ضمن مبادرة "**لا للتواطؤ في التعاقدات الحكومية**" والتي تستهدف مواجهة الممارسات الضارة بالمنافسة والمخالفة للقانون. وقد تم في الإطار ذاته، **إنشاء إدارة مكافحة التواطؤ في العمليات التعاقدية**؛ بهدف فحص البلاغات، وإجراء المبادرات اللازمة، وإعداد ومراجعة وتحديث الإرشادات الخاصة بمكافحة التواطؤ، فضلًا عن الإعداد والتجهيز الفني لورش العمل.

سابعًا: حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها

وضعت الحكومة المصرية، استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات التخارج على مستوى القطاعات المختلفة؛ حتى يكون هناك منطق وراء وجود الدولة في النشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق بالشركات المملوكة التي سيتم الإبقاء عليها، ولضمان أن تعمل تلك الشركات بطريقة فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة، فقد أقرت وثيقة سياسة ملكية الدولة أن تخضع الأصول التي سيبقى عليها للمبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كمرجعية دولية تضمن عمل تلك الشركات وفقًا لأسس من الكفاءة والشفافية، بما يعزز القدرة على مراقبتها ومساءلتها.

في هذا السياق، واصلت الدولة للعام الثاني على التوالي جهودها على صعيد ضمان حوكمة الأصول المملوكة للدولة بما يتسق مع المعايير الدولية وعلى رأسها المعايير الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك تنفيذًا لما ورد بوثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، حيث تم في هذا الصدد:

١ - **موافقة مجلس الوزراء في شهر مايو ٢٠٢٤ على مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تسهم فيها؛ بهدف تحقيق أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة**، وبصفة خاصة حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وتركيز تدخلها على ضخ الاستثمارات في القطاعات والمرافق العامة الحيوية، إلى جانب جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذا تعزيز حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي في الأسواق، فضلًا عن تنشيط الأسواق المالية وإضافة قطاعات جديدة للتعامل فيها، وزيادة سيولة سوق رأس المال، مع تطوير أداء الشركات المملوكة للدولة وتعظيم استثماراتها، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة، وتعزيز اتخاذ القرار على أسُس اقتصادية وتعزيز الشفافية والحوكمة، فضلًا عن تعظيم الاستفادة من موارد الدولة.

٢ - **موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء وحدة مركزية لحصر ومتابعة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة؛ بهدف العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وفق توقيتات ومُستهدفات محددة**، وتذليل كافة التحديات التي تواجه تحقيق التقدم في هذا الصدد، مع اقتراح النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وفقًا لاحتياجات تلك القطاعات وجاهزيتها، إلى جانب اقتراح الأطر القانونية والإجرائية والسياسات والخطط اللازمة لتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة.

٣ - **استمرار المتابعة الدورية لأداء الشركات التابعة، وتكثيف الجهود لتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير**، ومواصلة العمل في تنفيذ برنامج تخطيط موارد المؤسسات ERP في الشركات القابضة والتابعة؛ بهدف تحسين وميكنة نظم العمل في تلك الشركات.

٤ - **مواصلة العمل لتحسين الاستفادة من الأصول غير المستغلة واستثمارها لتعظيم العوائد منها**؛ لاستكمال خطة توفير التمويل اللازم لعدد من المشروعات الصناعية، وفض التشابكات المالية، وسداد المديونيات المستحقة على الشركات لتحسين هياكلها المالية.

٥ - **تبني عدد من الآليات لإعادة الهيكلة الفنية للشركات من خلال التطوير التكنولوجي، وإعادة التأهيل وتوطين صناعات جديدة، وتعميق التصنيع المحلي**، وتحقيق قيمة مضافة للخامات المتاحة لدى الشركات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته الفنية وقدراته الإدارية والمالية والتكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للشركات والتوافق مع متطلبات الجودة، وفتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات، إلى جانب تحسين نتائج أعمال الشركات والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية والأصول غير المستغلة، وتحسين بيئة العمل ووضع برامج تدريبية للعمالة، وتعزيز الحوكمة والرقابة والإفصاح.

٦ - **توسيع نطاق التقارير المالية العامة للحكومة**، والتي تستبعد حسب تعريفها الحالي، الأنشطة المالية التي تقوم بها الهيئات الاقتصادية من خلال تضمين إصلاحات بقانون إدارة المالية العامة من شأنها:

- تطوير سياسة جديدة للمالية العامة تشمل الحكومة والهيئات الاقتصادية. وتضمين الأطر المالية لإحصاءات ومؤشرات تشمل مع مرور الوقت جميع الهيئات الاقتصادية، حيث تم إدراج كل الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة العامة وعددها ٥٩ هيئة اقتصادية، تحقيقًا لمبدأ شمولية الموازنة.
- إلزام الهيئات الاقتصادية بتقديم تقارير نصف سنوية في السنة الأولى، ثم ربع سنوية في السنوات اللاحقة إلى وزارة المالية، التي ستكون لها أيضًا صلاحية طلب المعلومات من هذه الكيانات.

٧ - وافق مجلس الوزراء على **تعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد**، كما وافق مجلس النواب على التعديل بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤، والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣٠ مارس ٢٠٢٤.

٨ - **مضاعفة الجهود لتعزيز إدارة المخاطر وتحسين الشفافية المالية** من خلال العمل على تبني عدد من الإجراءات لإصلاح نظام الضمانات العامة.

٩ - جاري حاليًّا العمل على إجراء مراجعة لأطر المشتريات في الشركات المملوكة للدولة في إطار مشروع ٣,٤ من البرنامج القُطري لمصر مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ويستهدف البرنامج مراجعة أطر المشتريات الحكومية في عدد من القطاعات ذات الأولوية مع تقديم توصيات لتعزيز كفاءة نظم المشتريات بالشركات المملوكة للدولة في تلك القطاعات وفقًا لأفضل الممارسات الدولية بما يتماشى مع تحسين آليات الحوكمة وتعزيز ربحية تلك الشركات وتنافسيتها، وقد تم تحديد عينة ممثلة من الشركات في كل من قطاع الكهرباء، والبنية الأساسية، وقطاع الأعمال العام لإجراء التقييم واستخلاص النتائج حتى يتسنى تعميم الممارسات الجيدة في كافة الشركات المملوكة للدولة.

ثامنًا: مؤشرات قياس أثر تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول

فرضت الأزمات العالمية والإقليمية المتعاقبة منذ عام ٢٠٢٠ المزيد من القيود والتحديات على أهداف التنمية والنمو الاقتصادي في مصر، تمثلت في الارتفاع المستمر في التضخم، وتراجع الحصيلة الدولارية، وارتفاع مستويات الدين والاحتياجات التمويلية، وتراجع حاد في مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى التدخل السريع بإعلان وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة في ديسمبر ٢٠٢٢.

استهدفت الوثيقة (تعزيز وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي) من أجل ضمان استدامة وتسريع النمو، وتعزيز صلابة الاقتصاد المصري وقدرته على التعافي من آثار الأزمات، واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات في سياق تنفيذ الوثيقة. وإعمالًا لمبادئ "التقييم التطويري" والذي يستهدف تقييم أثر التدخلات أثناء بدء عملية التنفيذ على نحو يسمح بتحديد مدى كفاءتها وفعاليتها وبما يضمن مواصلة التركيز على تحقيق النتائج التنموية على المدى البعيد، تم الاعتماد على مؤشرات قياس الأثر الكلي لتنفيذ الأهداف المحددة بالوثيقة، وتتمثل في تعظيم نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال خمسة مجالات، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات، والتشغيل، والصادرات وتعزيز كفاءة وربحية الأصول المملوكة للدولة، وذلك على النحو التالي:

١ - مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي[١]

بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي نحو ٧٠,٣٪ خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) أي قبل تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، في حين ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج إلى نحو ٧٤,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ في أعقاب البدء في تنفيذ سياسة الملكية. وعلى أساس ربعي، بلغت متوسط النسبة ٧٤٪ خلال الفترة (الربع الثالث ٢٠١٩/٢٠١٨ - الربع الثاني ٢٠٢٣/٢٠٢٢) قبل إقرار السياسة، وارتفعت إلى٧٥,٥٪ في المتوسط للبيانات الربعية المسجلة لنسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج في أعقاب تنفيذ الوثيقة.

شكل رقم (١٠)

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي - سنوي ٪

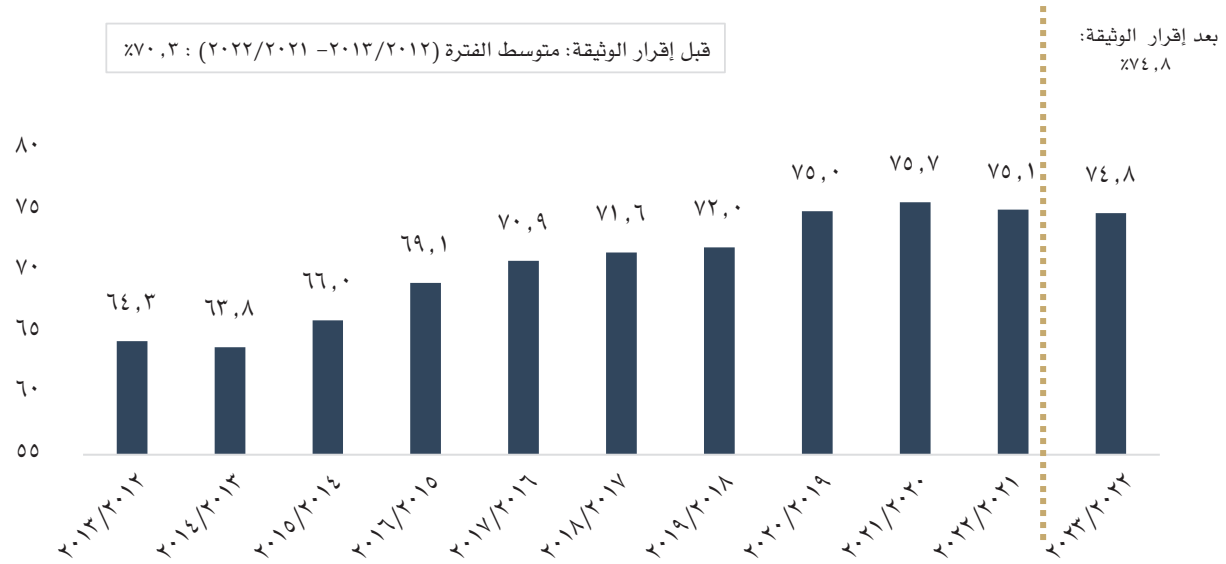

المصدر: قاعدة الحسابات القومية - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

(١) تم اللجوء إلى المقارنة استنادًا إلى متوسطات الفترات قبل وبعد تنفيذ الوثيقة؛ لتجنب تأثير التقلبات المسجلة خلال الفترة.

شكل رقم (١١)

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي - ربع سنوي ٪

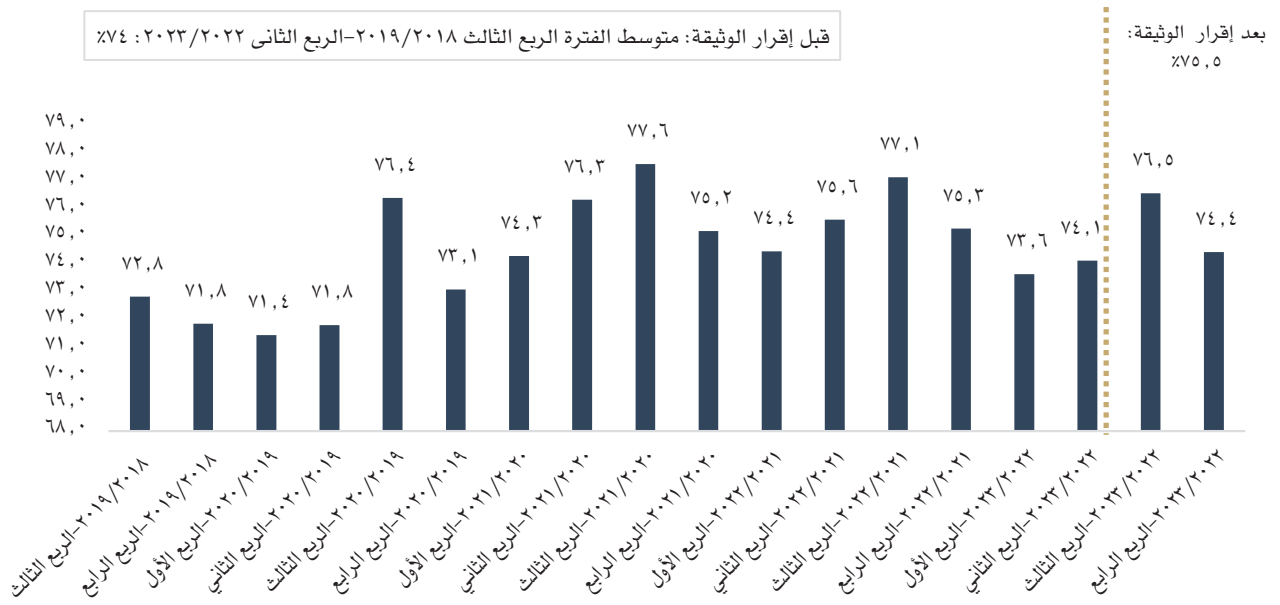

المصدر: قاعدة الحسابات القومية - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٢ - مشاركة القطاع الخاص في التشغيل[١]

بلغ متوسط نسبة مشاركة القطاع الخاص في التشغيل نحو ٧٦,٣٪ خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) قبل إقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة، في حين ارتفعت نسبة مشاركته في التشغيل إلى نحو ٨١,٣٪ في عام ٢٠٢٣ لتسجل ارتفاعًا بنحو ٥ نقاط مئوية، **ويرجع الارتفاع إلى المشروعات القومية الكبيرة التي حفزت مستويات التشغيل في القطاع الخاص، وعملت على زيادة فرص العمل ومعدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة إلى نحو ٧٪ وهي أقل معدلات بطالة على مدار ال ٢٠ عامًا الماضية.** وعلى أساس ربعي، سجل متوسط نسبة مشاركة القطاع الخاص في التشغيل نحو ٧٨,٩٪ خلال الفترة (الربع الأول ٢٠١٩ - الربع الرابع ٢٠٢٢) في حين ارتفعت النسبة لتسجل ٨١,٣٪ في المتوسط للفترة (الربع الأول ٢٠٢٣ - الربع الأول ٢٠٢٤) وهو ما يتوافق مع مستهدفات الوثيقة، وعلى النحو الذي أسهم في تحقيق المستهدفات القومية للدولة المصرية في توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة.

(١) تم اللجوء إلى المقارنة استنادًا إلى متوسطات الفترات قبل وبعد تنفيذ الوثيقة؛ لتجنب تأثير التقلبات المسجلة خلال الفترة.

شكل رقم (١٢)

نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من إجمالي المشتغلين - سنوي ٪

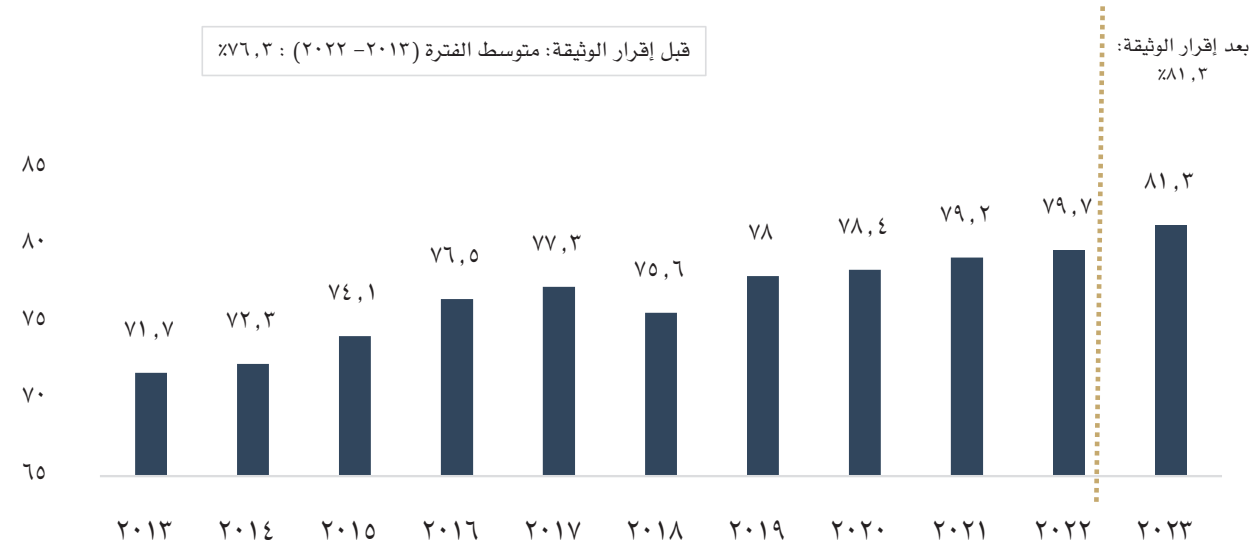

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة ربع سنوي، أعداد مختلفة. تم حساب المتوسط السنوي للأرباع السنوية عن كل عام.

شكل رقم (١٣)

نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من إجمالي المشتغلين - ربع سنوي ٪

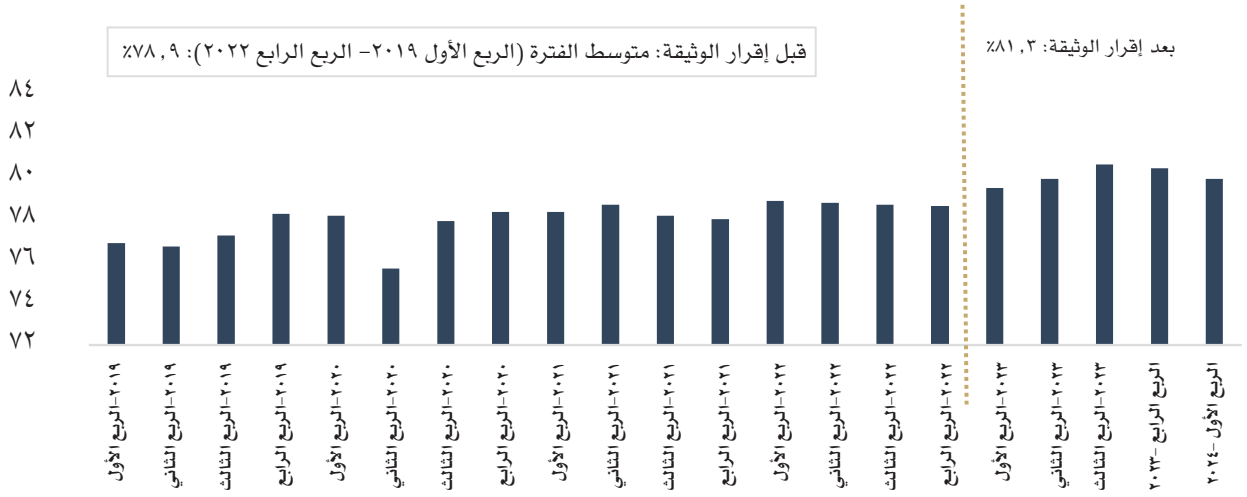

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة ربع سنوي، أعداد مختلفة.

٣ - مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات[١]

ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات المنفذة من ٣٢٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى ٣٧٪ عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بواقع ٥ نقاط مئوية، وهو ما يتوافق مع خطة الدولة في الوثيقة في رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات لتصل إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ومن المخطط ارتفاع النسبة إلى ٤٨٪ وفقًا لخطة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤[٢] خاصة في ضوء الاستثمارات المتوقعة في مشروع "رأس الحكمة"، وتفعيل وثيقة ملكية الدولة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوجه الدولة إلى وضع حد أقصى لحجم الاستثمارات العامة للدولة في حدود تريليون جنيه كـ"سَقف مالي" يتوجب الالتزام به؛ ترشيدًا للإنفاق الاستثماري العام، ولتخفيف أعباء التمويل بالاقتراض الخارجي في العام المالي المقبل ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

شكل رقم (١٤)

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية المنفذة - سنوي ٪

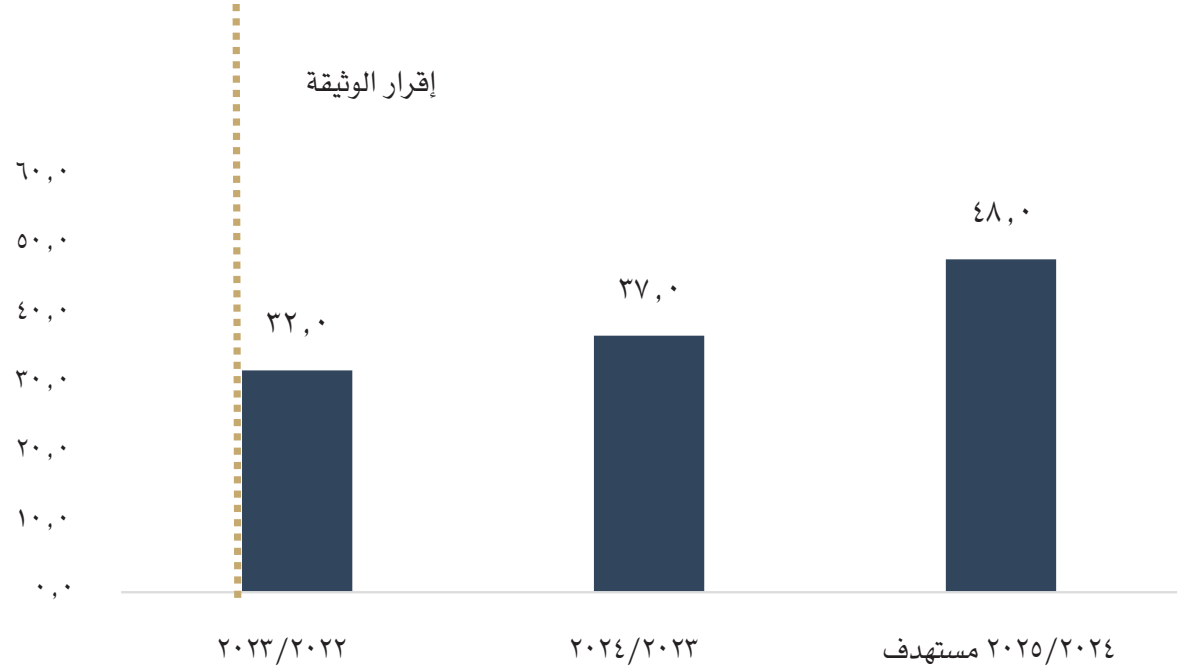

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

كما أسهم تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث سجل متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) السابقة على تنفيذ وثيقة ملكية الدولة نحو ٦,٧ مليارات دولار، في مقابل ١٦,٩ مليار دولار لمتوسط الفترة (٢٠٢٣/٢٠٢٢ - ٢٠٢٤/٢٠٢٣(الأشهر التسعة الأولى من العام)). وعلى أساس ربعي، سجل متوسط قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ١,٩٧ مليار دولار خلال الفترة (الربع الأول ٢٠١٩/٢٠١٨ - الربع الثاني ٢٠٢٣/٢٠٢٢) قبل إقرار وثيقة ملكية الدولة في مقابل متوسط نحو٥,٦ مليارات دولار للفترة (الربع الثالث ٢٠٢٣/٢٠٢٢ - الربع الثالث ٢٠٢٤/٢٠٢٣)، وجدير بالذكر أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر قد تضاعف بأكثر من ثمانية أضعاف وذلك في الربع الثالث من العام المالي (٢٠٢٤/٢٠٢٣) ليبلغ نحو (١٨,٢ مليار دولار) مقارنة ب (٢,٢ مليار دولار) في الربع المناظر له من العام السابق؛ نتيجة إبرام صفقة رأس الحكمة.

---

(١) تم اللجوء إلى المقارنة استنادًا إلى متوسطات الفترات قبل وبعد تنفيذ الوثيقة؛ لتجنب تأثير التقلبات المسجلة خلال الفترة.

(٢) حسب المنهجية الجديدة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ولا تتوفر سلسلة زمنية منشورة لهذا البيان يمكن الرجوع إليها لحساب متوسط المساهمة على مستوى عشر سنوات على النسق نفسه المتبع لباقي المؤشرات.

شكل رقم (١٥)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) - سنوي

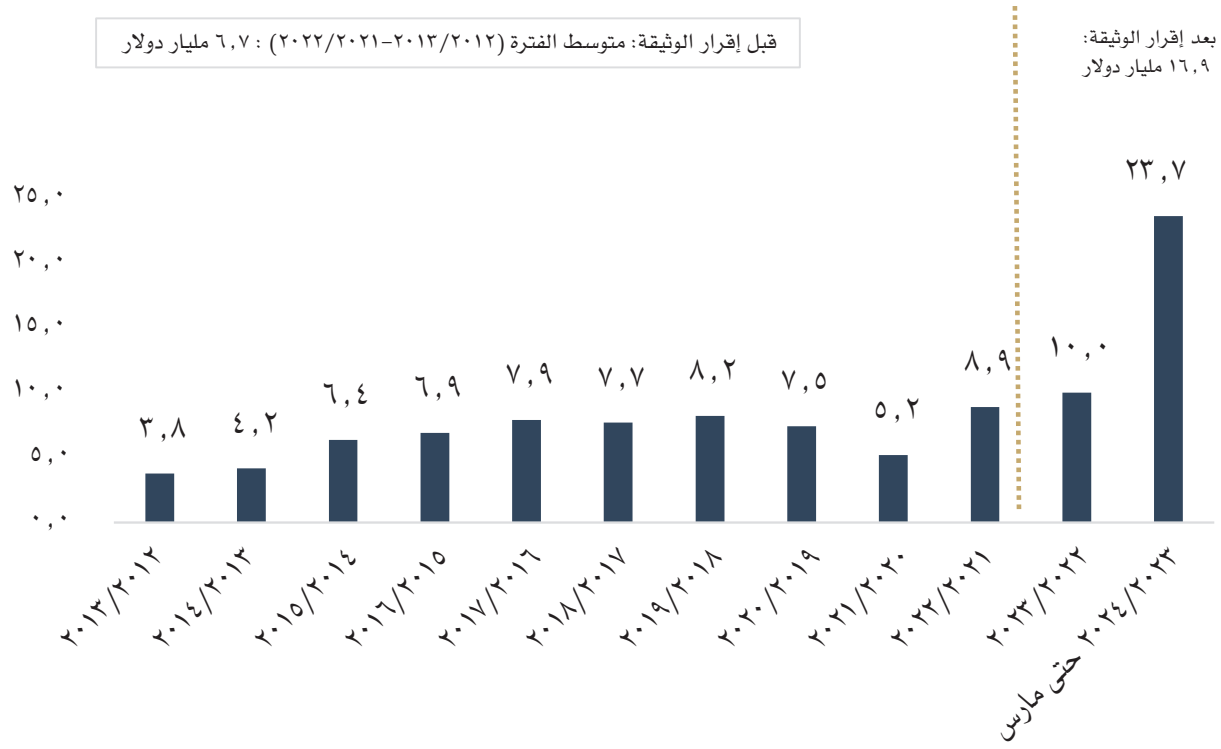

المصدر: البنك المركزي المصري.

شكل رقم (١٦)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) - ربع سنوي

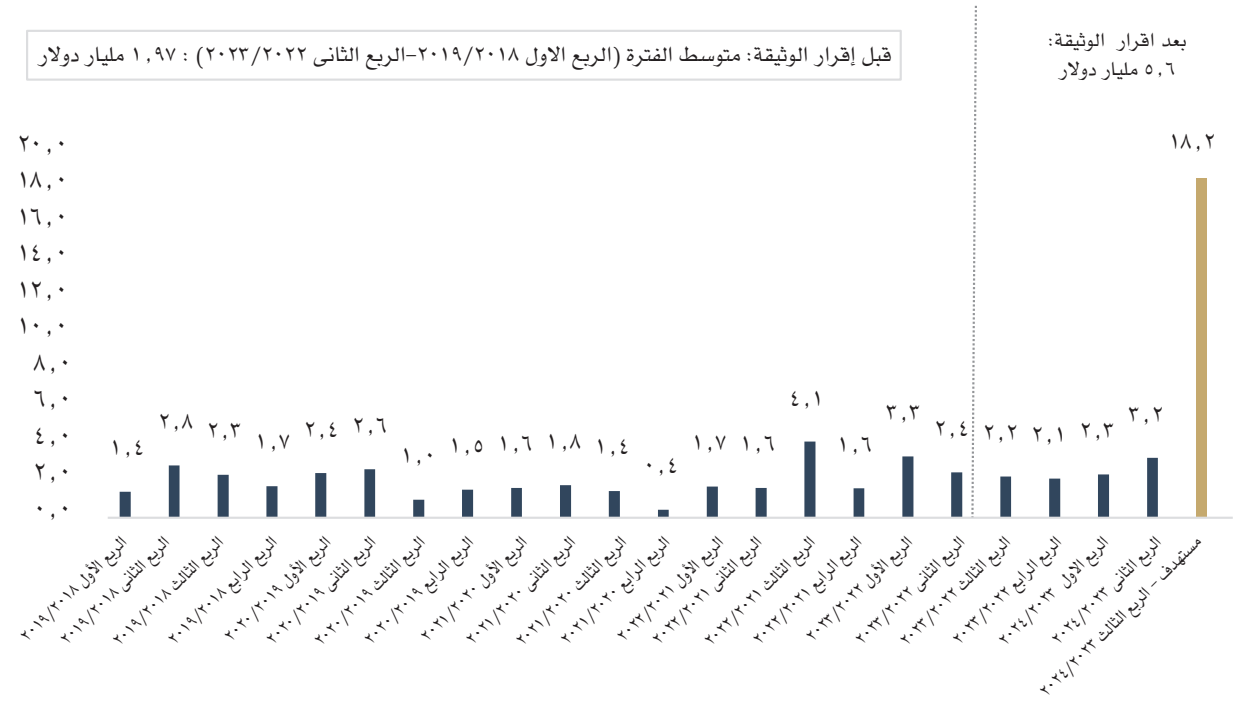

المصدر: البنك المركزي المصري.

٤ - مساهمة القطاع الخاص في الصادرات[١]

بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص نحو ٩١٪خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) قبل إقرار الوثيقة، في حين ارتفعت نسبة مساهمته في الصادرات لتسجل نحو ٩٣,٦٪ عام ٢٠٢٣، وعلى أساس ربعي، بلغ المتوسط نحو ٨٧٪ للفترة (الربع الأول ٢٠١٩ - الربع الرابع ٢٠٢٢) قبل إقرار الوثيقة، فيما ارتفعت إلى نحو ٩٤٪ للفترة (الربع الأول ٢٠٢٣ - الربع الرابع ٢٠٢٣) بعد إقرار الوثيقة.

كما أسهم برنامج المساندة التصديرية ومبادرات "السداد النقدي الفوري" بشكل كبير في تحقيق أهداف الوثيقة، وتحسين مستويات الصادرات بشكل عام، وزيادة قيمة صادرات مصر السلعية بشكل خاص لتبلغ ٤٢,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣. حيث قدمت الحكومة دعمًا للمصدرين منذ بدء "مبادرات سداد المستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات" في أكتوبر ٢٠١٩ وحتى منتصف أغسطس ٢٠٢٤ بلغ نحو ٦٥ مليار جنيه.

شكل رقم (١٧)

نسبة مساهمة صادرات القطاع الخاص لإجمالي الصادرات - سنوي ٪

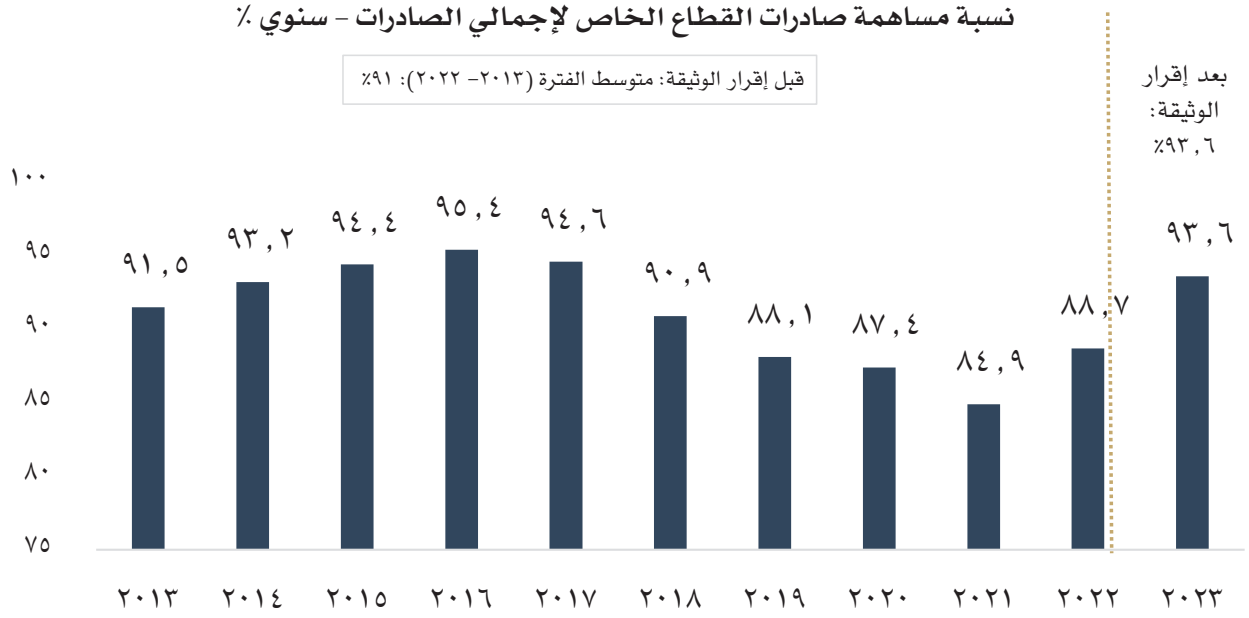

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

شكل رقم (١٨)

نسبة مساهمة صادرات القطاع الخاص لإجمالي الصادرات - ربع سنوي ٪

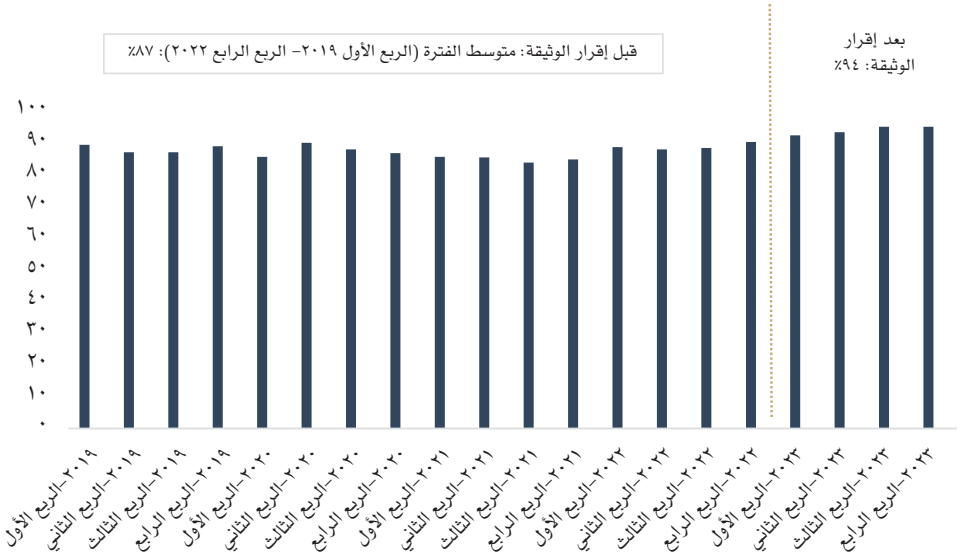

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

(١) تم اللجوء إلى المقارنة استنادًا إلى متوسطات الفترات قبل وبعد تنفيذ الوثيقة؛ لتجنب تأثير التقلبات المسجلة خلال الفترة.

٥ – انعكاسات وثيقة سياسة ملكية الدولة على أداء البورصة المصرية[١]

بلغ متوسط قيمة رأس المال السوقي خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٣ – ٢٠٢٢) والسابقة على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة نحو ٦٦٢,٧ مليار جنيه، بينما قفز إلى نحو ١,٧٢ تريليون جنيه عام ٢٠٢٣ بنسبة زيادة قدرها ٧٨,٩٪ عن عام ٢٠٢٢. كما أسهم تنفيذ الوثيقة في معاودة نسبة رأس المال السوقي للبورصة إلى الناتج المحلي الإجمالي الارتفاعَ لتسجل نحو ١٧٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ١٢,٣٪ لتقترب تدريجيًّا من مستوياتها القياسية المسجلة مسبقًا.

شكل رقم (١٩)
رأس المال السوقي للبورصة المصرية (مليار جنيه)

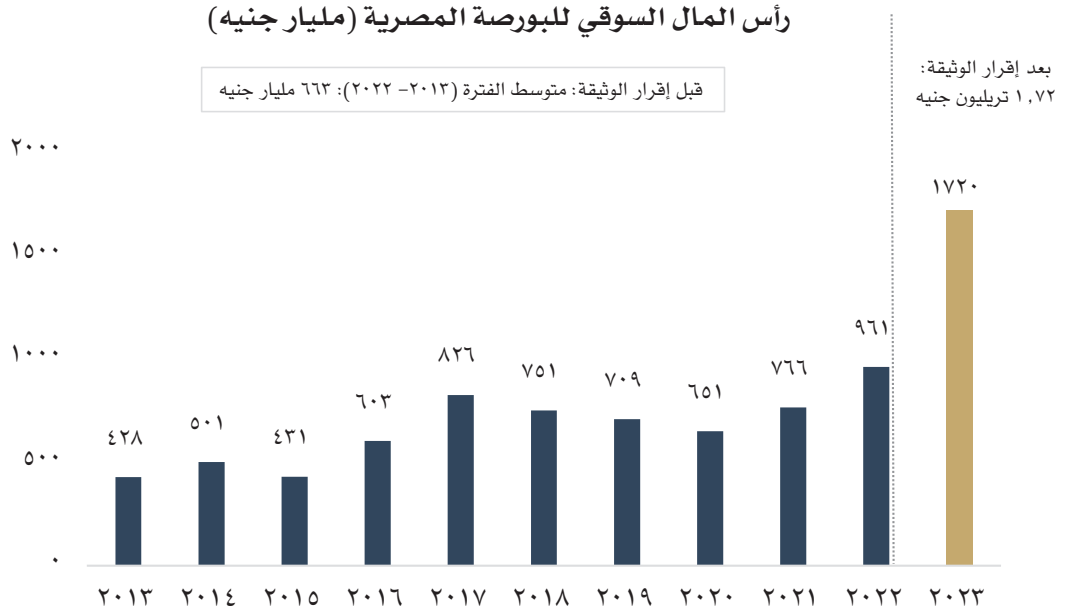

المصدر: البورصة المصرية، التقرير السنوي ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢٠)
نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪

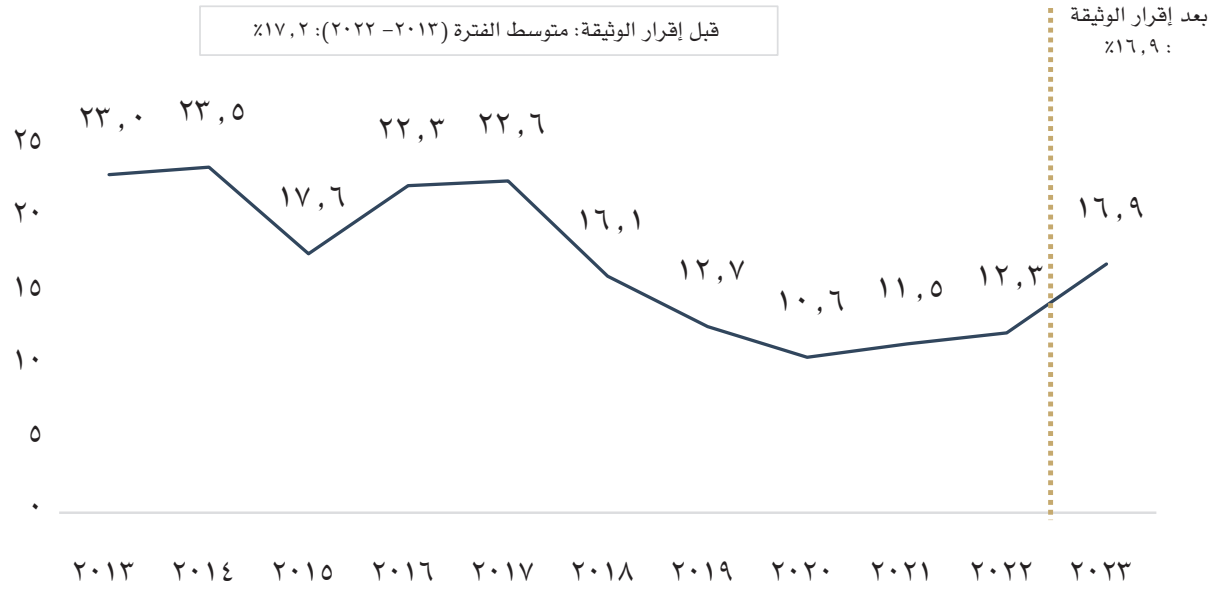

المصدر: البورصة المصرية، التقرير السنوي ٢٠٢٣.

(١) تم اللجوء إلى المقارنة استنادًا إلى متوسطات الفترات قبل وبعد تنفيذ الوثيقة؛ لتجنب تأثير التقلبات المسجلة خلال الفترة.

كما بلغ متوسط إجمالي قيمة الطروحات نحو ٣,٦ مليارات جنيه خلال فترة السنوات العشر السابقة على إقرار الوثيقة، في حين قفزت قيمة الطروحات المنفذة من خلال البورصة المصرية إلى ٢٠,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣. وشهد عام ٢٠٢٣ تضاعفًا للطروحات بما يقرب من ١٦ ضعف نظيرها في عام ٢٠٢٢ وذلك يرجع إلى طرح حصة من أسهم شركة إيسترن كومباني بقيمة ١٦,٤ مليار جنيه، وطرح حصة من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بقيمة ٣,٩٥ مليارات جنيه عام ٢٠٢٣. وهو ما انعكس في مجمله في تحسن مؤشر البورصة الرئيس EGX30 ليسجل أعلى قيمة تاريخية له على الإطلاق خلال عام ٢٠٢٣، حيث سجل ٢٥٩٠٥ نقطة مع نهاية جلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٣ والذي جعل مؤشر السوق المصرية في صدارة العديد من أسواق العالم ليصل العائد السنوي لمؤشر EGX30 نحو ٧٠,٥٣٪ عام ٢٠٢٣. كما سجل المؤشر ٢٧٧٦٦,٣ نقطة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٤.

شكل رقم (٢١)

تطور قيمة الطروحات (مليار جنيه)

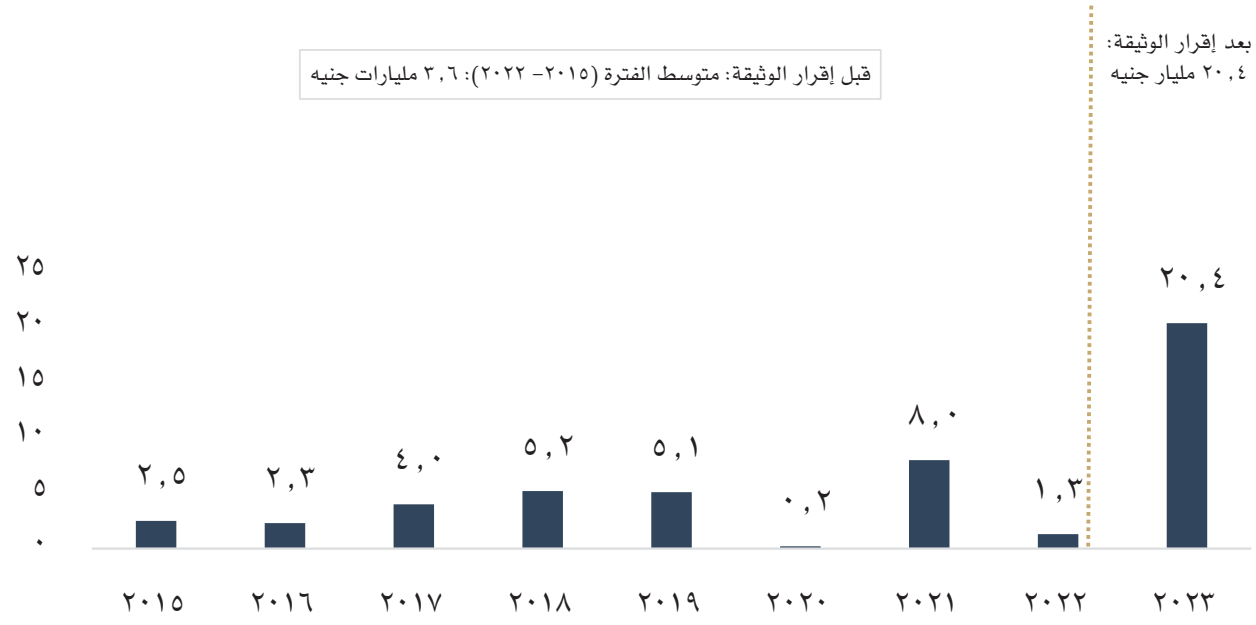

المصدر: البورصة المصرية، التقرير السنوي ٢٠٢٣.

وبلغ متوسط قيمة التداول للأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة نحو ٤٨٧ مليار جنيه خلال فترة السنوات العشر السابقة على إقرار وثيقة ملكية الدولة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢)، في حين شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاعًا لقيمة التداول لتصل إلى نحو ٣,٤ تريليونات جنيه بنسبة نمو بلغت نحو ٢١٥,٥٪ (أكثر من ٣ أضعاف) نظيره في عام ٢٠٢٢، وبلغ المتوسط اليومي للتداول نحو ١٤,١٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣. وسجلت القيمة نحو ٢,٥ تريليون جنيه بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٤.

شكل رقم (٢٢)

قيمة التداول للأوراق المالية (مليار جنيه)

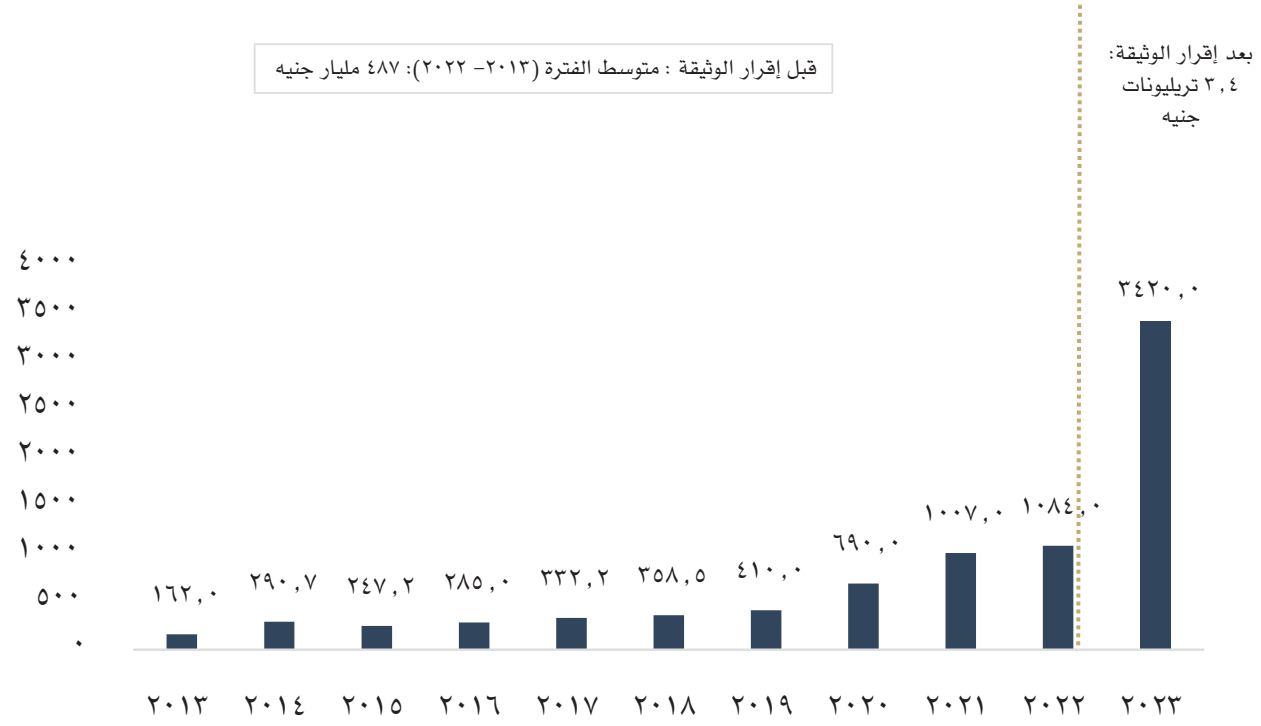

المصدر: البورصة المصرية، التقرير السنوي ٢٠٢٣.

استنادًا إلى ما سبق يعرض الجدول التالي مقارنة بين مؤشرات أثر تنفيذ الوثيقة قبل وبعد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول على أساس سنوي وربعي.

جدول رقم (٦)
مؤشرات متابعة وثيقة سياسة ملكية الدولة (دورية سنوية)

م	المؤشرات	متوسط فترة ١٠ سنوات قبل إقرار الوثيقة (ديسمبر ٢٠٢٢)	متوسط الفترة بعد إقرار الوثيقة	القيمة الحالية	
				أحدث بيان	الفترة
١	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج (٪)	٧٠,٣٪	٧٤,٨٪	٧٤,٨٪	٢٠٢٣/٢٠٢٢
٢	نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل (٪)	٧٦,٣٪	٨١,٣٪	٨١,٣٪	٢٠٢٣
٣	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات* (٪)	–	٣٢٪	٣٧٪ ٤٨٪	متوقع ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مستهدف ٢٠٢٤/٢٠٢٥
٤	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	٦,٧	١٦,٩ (٢٠٢٢/٢٠٢٣ – الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤)	٢٣,٧	الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤
٥	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات (٪)	٩١٪	٩٣,٦٪	٩٣,٦٪	٢٠٢٣
٦	رأس المال السوقي (مليار جنيه)	٦٦٢,٧	١٧٢٠	١٧٢٠	٢٠٢٣
٧	رأس المال السوقي للناتج المحلي الإجمالي ٪	١٧,٢٪	١٦,٩٪	١٦,٩٪	٢٠٢٣
٨	الطروحات (مليار جنيه)	٣,٦	٢٠,٤	٢٠,٤	٢٠٢٣
٩	قيمة التداول للأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة (مليار جنيه)	٤٨٧	٣٤٢٠	٣٤٢٠	٢٠٢٣

* حسب المنهجية الجديدة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ولا تتوفر سلسلة زمنية منشورة لهذا البيان يمكن الرجوع إليها لحساب متوسط المساهمة على مستوى عشر سنوات على النسق نفسه المتبع لباقي المؤشرات.

المصدر: وزارة والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري.

جدول رقم (٧)
مؤشرات متابعة وثيقة سياسة ملكية الدولة (دورية ربع سنوية)

م	المؤشرات	متوسط الفترة قبل إقرار الوثيقة	متوسط الفترة بعد إقرار الوثيقة	القيمة الحالية	
				أحدث بيان	الفترة
١	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج (٪)	٧٤٪ (الربع الثالث ٢٠١٨/٢٠١٩–الربع الثاني ٢٠٢٢/٢٠٢٣)	٧٥,٥٪ (الربع الثالث– الربع الرابع) عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣	٧٤,٤٪	الربع الرابع ٢٠٢٢/٢٠٢٣
٢	نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل (٪)	٧٨,٩٪ (الربع الأول ٢٠١٩–الربع الرابع ٢٠٢٢)	٨١,٣٪ (الربع الأول ٢٠٢٣–الربع الأول ٢٠٢٤)	٨١,١٪	الربع الأول ٢٠٢٤
٣	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات (٪)	٨٧٪ (الربع الأول ٢٠١٩–الربع الرابع ٢٠٢٢)	٩٤٪ (الربع الأول ٢٠٢٣– الربع الرابع ٢٠٢٣)	٩٥,١٪	الربع الرابع ٢٠٢٣
٤	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	١,٩٧ (الربع الأول ٢٠١٨/٢٠١٩– الربع الثاني ٢٠٢٢/٢٠٢٣)	٥,٦ (الربع الثالث ٢٠٢٢/٢٠٢٣– الربع الثالث ٢٠٢٣/٢٠٢٤)	١٨,٢	الربع الثالث ٢٠٢٣/٢٠٢٤

المصدر: وزارة والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري.

٦ - التقييم وفقًا لجودة إدارة الأصول (الحوكمة)

على مستوى إدارة الدولة للأصول وبمراجعة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن قوائم الدخل والمراكز المالية للشركات المملوكة للدولة تبين **وجود فرص للاستفادة من الطاقات الإنتاجية المُعطلة** بالأصول المملوكة للدولة لا سيما في عدد من القطاعات الاستراتيجية "الأغذية والموارد الأساسية" وزيادة مستويات استغلال الطاقة المتاحة، **ووجود أصول ثابتة معطلة** وغير مستغلة بما يشير إلى ضرورة تطوير استراتيجيات وأساليب الإدارة الحالية، وإعادة النظر في السياسات الاستثمارية للشركات؛ لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والأصول، واستخدامها بكفاءة لزيادة الإنتاجية بما يعود بالنفع على الوضع المالي للدولة.

جدير بالذكر أن قيمة الإنتاج الفعلي للطاقات العاطلة في القطاع العام/ الأعمال قد بلغت نحو ٢٠٨ مليارات جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

شكل رقم (٢٣)

إجمالي قيمة الانتاج الفعلي للطاقة العاطلة بالقطاع العام/ الأعمال العام (مليار جنيه)

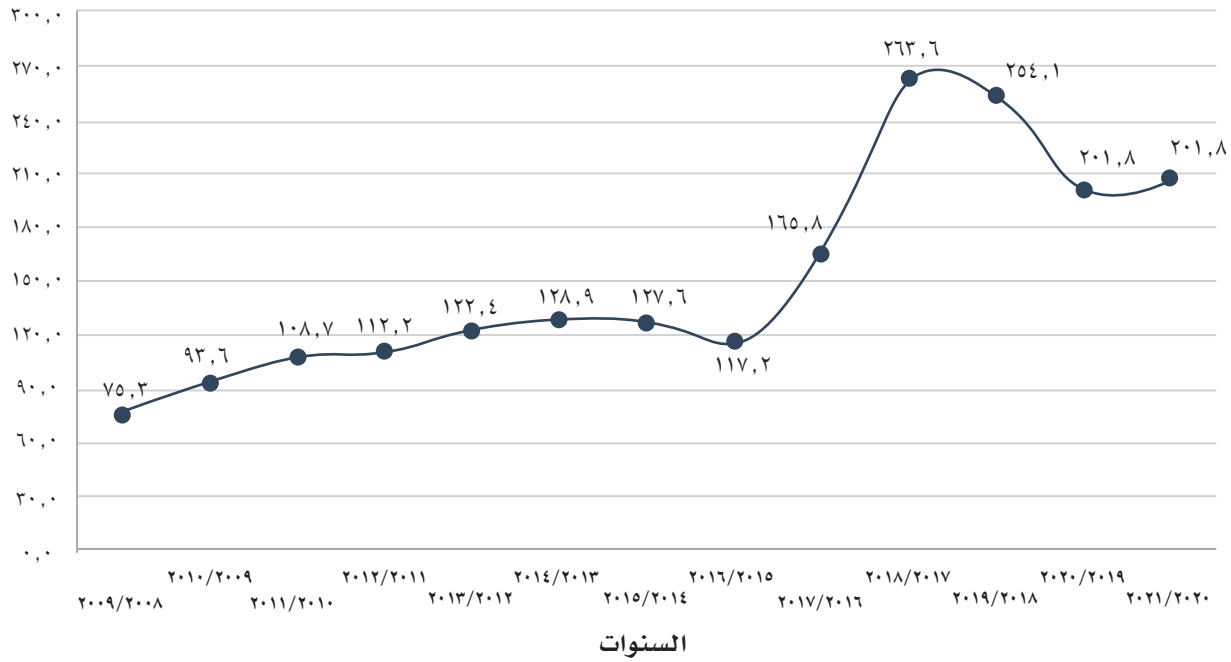

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تاسعًا: تبني منظومة قومية للمتابعة والتقييم

قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بتطوير المنصة القومية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وعلى رأسها سياسة ملكية الدولة، حيث تم إعداد التصور الخاص بالمنظومة من حيث عرض الموقف الإجمالي لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية مصنفة بحسب القطاعات المختلفة والجهات المعنية والمدى الزمني، وتحليل مستويات الإنجاز الكلي وتحديد فجوات الأداء والجهات الأكثر والأقل تقدمًا على صعيد تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. علاوة على تضمن المنظومة جزءًا يعرض مستويات الإنجاز على مستوى كل استراتيجية على حدة، وتحديد المنجزات مقارنة بالمستهدفات على صعيد الغايات والأهداف الاستراتيجية والمحاور الفرعية. كما ستتضمن المنظومة ركنًا معرفيًا خاصًا بكافة التقارير والدراسات ذات الصلة بالاستراتيجيات الوطنية، وركنًا للإصدارات الدورية لمتابعة وتقييم الأداء، والتي سيتم استخراجها تلقائيًا من خلال المنظومة، إلى جانب ركن يختص بالترويج لجهود الجهات الحكومية ذات الصلة على صعيد تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

تستند منظومة متابعة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية إلى نظام إلكتروني لا مركزي لمتابعة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية المخططة من قِبل الجهات الحكومية، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء الكمي والكيفي وكذلك مؤشرات قياس الأثر، بما يسهم في تحقيق أعلى قدر من الكفاءة والفاعلية في تنفيذ تلك الاستراتيجيات، وتقييم مدى تحقيق أهدافها وتعديلها إذا لزم الأمر طبقًا لنتائج المتابعة والتقييم.

تشمل المرحلة الأولى من التطوير الفني للمنظومة: إطلاق نظام لا مركزي يعمل على الشبكة الحكومية المؤمنة لتوثيق كافة الاستراتيجيات الوطنية وبرامج العمل ومؤشرات الأداء الكمي والكيفي ومؤشرات قياس الأثر المرتبطة بها، وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من التطوير بنهاية شهر مارس ٢٠٢٤.

تشمل المرحلة الثانية من التطوير الفني للمنظومة: إطلاق آلية المتابعة والتقييم للاستراتيجيات الوطنية وتطوير عدد من اللوحات المعلومات الذكية لمتابعة مؤشرات الأداء الكمي والكيفي ومؤشرات قياس الأثر لتلك الاستراتيجيات، وقد تم الانتهاء من المرحلة الثانية من التطوير بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٤.

فيما يجري في سياق المرحلة الثالثة العمل على الإطلاق الإصدار الأول من المنصة متضمنة بيانات الإنجاز الفعلي لعدد ٢٠ استراتيجية وطنية مكتملة النضج بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٤.

يتكامل مع ذلك قيام مركز المعلومات بتطوير منصة إدارة البيانات الكبرى (Data Management Platform) على خوادم المركز؛ لبناء نظام متكامل لإدارة البنية المعلوماتية بالمركز، بما يسهم في تيسير عملية تبادل البيانات والمؤشرات الكمية للاستراتيجيات الوطنية مع الجهات الحكومية المنفذة لتلك الاستراتيجيات، وإتاحة إمكانية تحديث البيانات آليًا دون الحاجة إلى المورد البشري لاختصار الوقت والجهد اللازمين للتحديث فضلًا عن ضمان دقة البيانات.

في هذا السياق، قامت الإدارة المركزية لمتابعة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية بتصميم لوحة معلوماتية لمؤشرات تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول بما يشمل معدلات الإنجاز بإطار برنامج الطروحات، ومؤشرات قياس أثر تنفيذ الوثيقة على أساس سنوي وربع سنوي بما يشمل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات والناتج والتشغيل والصادرات، علاوة على تطور مؤشرات المنافسة وضمان الحياد التنافسي، وغيرها من المؤشرات الأخرى ذات الصلة، والتي يتم تحديثها تلقائيًا حيث ترتبط اللوحة بنظام إدارة المعرفة في مركز معلومات مجلس الوزراء Knowledge Management System (KMS).

عاشرًا: شهادات المؤسسات الدولية ذات الصلة

تلقت وثيقة "سياسة ملكية الدولة للأصول" في مصر إشادات دولية من عدة جهات لتحديد دور الدولة في القطاعات الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص. من أبرز هذه الجهات: **صندوق النقد الدولي** (IMF) الذي أشاد بتبني مصر لوثيقة سياسة الملكية، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تعد جزءًا مهمًا من برنامج الإصلاحات المدعوم من الصندوق، **والبنك الدولي** الذي أشار إلى أهمية الوثيقة في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز المنافسة، بينما أشار عدد من المنظمات لوجود عدد من التحديات. وفيما يلي عرض بسيط وموجز لبعض هذه التقارير.

١ - تقرير مجموعة البنك الدولي "حوكمة الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" - ٢٠٢٤

يناقش التقرير حوكمة الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويركز على الأبعاد الرئيسة للحوكمة، كما تم تحديدها في إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، وفيما يلي ملخص لأهم النقاط:

أبرز نتائج التقرير:

- مصر أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُصدر سياسة ملكية الدولة في عام ٢٠٢٢؛ بهدف الالتزام بضمان كفاءة وشفافية للشركات المملوكة للدولة، وتشجيع المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص.
- ٧٢٪ من الشركات المملوكة للدولة في مصر تعمل في قطاعات تنافسية، وهي أعلى نسبة مقارنة بالدول المذكورة بالتقرير (المغرب - عمان - الأردن - جيبوتي - تونس)؛ مما يشير إلى التداخل مع القطاع الخاص.
- أحرزت مصر تقدمًا في إطارها القانوني للشركات المملوكة للدولة بموجب قانون قطاع الأعمال العام. ومع ذلك، فإن هناك مجالًا للتحسين هنا أيضًا، وقد تشمل التحسينات الممكنة إطارًا لتعيين أعضاء مجلس الإدارة، ومزيدًا من تحسين ممارسات الإفصاح.
- اتخذ مركز معلومات قطاع الأعمال خطوات مهمة نحو توفير معلومات موجزة عن الشركات المملوكة للدولة وإتاحة هذه المعلومات عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، كان إصدار وزارة المالية لتقارير مجمعة عن الشركات المملوكة للدولة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بمثابة تحسن كبير في الشفافية.

أهم توصيات التقرير:

- تعزيز وزيادة مستويات ممارسات الإفصاح للشركات المملوكة للدولة.
- يُطلب من الشركات المملوكة للدولة أن تخضع لتدقيق مستقل، ولكن يمكن تحسين جودة ونطاق التقارير المالية السنوية.

٢ - تقرير البنك الدولي بعنوان"تنفيذ سياسة ملكية الدولة في مصر" - ٢٠٢٤

يهدف التقرير إلى تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لسياسة ملكية الدولة في مصر. يستخدم التقرير منهجية تقييم الآثار البيئية والاجتماعية (ESSA) لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المحتملة المرتبطة بتنفيذ هذه السياسات.

أبرز نتائج التقرير:

- استعرض التقرير التحديات التي تواجه عملية الإصلاح المتمثلة في التحديات الفنية والسياسية. وأكد دعم مجموعة البنك الدولي لتحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة وإدارتها المالية، وتعزيز التنمية المحلية المستدامة.
- استعرض التقرير الترتيبات المؤسسية والتنفيذية المتمثلة في تولي لجنة تنسيق يرأسها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الإشراف على تنفيذ ما ورد بوثيقة سياسة ملكية الدولة وتضم اللجنة ممثلين عن وزارة المالية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة قطاع الأعمال العام، ووزارة الصناعة والتجارة، وتقدم اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة برئاسة رئيس الوزراء التوجيه الاستراتيجي.
- تناول التقرير الفوائد والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للبرنامج. وأشار إلى أنه تعتبر المخاطر البيئية والاجتماعية الشاملة معتدلة، ومن المتوقع أن يحقق البرنامج فوائد كبيرة في مجالات الحوكمة والحياد التنافسي والشفافية وتمكين المرأة وكفاءة الشركات المملوكة للدولة.
- ذكر التقرير مزايا سياسة ملكية الدولة المتمثلة في تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة وكفاءتها، وتحسين التقارير المناخية، وتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة. بالإضافة إلى عدد من المزايا الاجتماعية، والتي تشمل تحسين ظروف العمل والتدريب والتطوير للموظفين؛ مما يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي والابتكار ونمو الوظائف. ومن المتوقع أن تعمل تحسينات الإدارة على تعزيز الشمولية والعدالة وتكافؤ الفرص، وخاصة تعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة.
- أشار التقرير إلى أنه نظرًا لتركيز البرنامج على المساعدة الفنية والإصلاحات المؤسسية، فمن غير المتوقع أن يؤدي إلى آثار بيئية سلبية كبيرة.

أهم توصيات التقرير:

أوصى تقرير تقييم الآثار البيئية والاجتماعية (ESSA) لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، ببرنامج عمل تتضمن سياساته ما يلي:

- تطوير دليل تشغيل لقسم الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تعيين فرق بيئية واجتماعية فنية، وبناء قدرات أصحاب المصلحة.

٣ - تقرير البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بعنوان "تقرير التحول ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤: تقييم مصر"

سلط التقرير الضوء على التطورات الاقتصادية في مصر من أجل تعزيز التحول إلى اقتصاد السوق المفتوح، وتشجيع ريادة الأعمال. استعرض الأولويات الرئيسة للدولة المصرية لعام ٢٠٢٤ وأهم التطورات الاقتصادية الكلية واستجابة السياسات لها، وأخيرًا تطورات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري.

أبرز نتائج التقرير:

- أشاد التقرير بخطوات الدولة في تطوير الإصلاحات الهيكلية أبرزها الشروع في تنفيذ خطة خصخصة؛ لتقليل بصمة الدولة في الأنشطة الاقتصادية، حيث نُشرت سياسة جديدة لملكية الدولة في يناير٢٠٢٣ بهدف زيادة دور القطاع الخاص إلى ٦٥٪ وجذب ٤٠ مليار دولار أمريكي (٣٨ مليار يورو) من الاستثمارات الخاصة بحلول عام ٢٠٢٦. وفي فبراير٢٠٢٣ أعلنت الحكومة عن خطة لبيع حصص في ٣٢ شركة مملوكة للدولة، والتي توسعت لاحقًا إلى ٣٥ شركة مملوكة للدولة في أغسطس ٢٠٢٣، إما لمستثمرين استراتيجيين أو من خلال الاكتتابات العامة الأولية.
- رغم التقدم البطيء بدأ الزخم في التحسن في النصف الثاني من السنة المالية، حيث أعلنت الحكومة عن حصيلة تبلغ ١,٩ مليار دولار أمريكي (١,٨ مليار يورو) من بيع حصص الشركات المملوكة للدولة بحلول يوليو ٢٠٢٣.
- أشار التقرير إلى عدة إصلاحات تنظيمية رئيسة أقرتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تكافؤ الفرص تماشيًا مع سياسة ملكية الدولة الجديدة، حيث اتخذت الحكومة عدة إجراءات في أواخر عام ٢٠٢٢ لتعزيز المنافسة العادلة شملت ما يلي:
  - تعديل قانون المنافسة لتمكين جهاز حماية المنافسة المصري من تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ.
  - إصدار استراتيجية جديدة للحياد التنافسي.
  - إنشاء اللجنة العليا لسياسة المنافسة والحياد التنافسي.
  - إدخال جولة أخرى من التعديلات على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سبتمبر ٢٠٢٢ لتسهيل العملية وتحسين التواصل بشأن المشروعات المحتملة.
- أشاد التقرير بخطوات مصر في زيادة نسبة الطاقة المتجددة والتحول إلى مركز إقليمي للطاقة المتجددة، وإطلاق المنصة الوطنية لبرنامج "نُوَفِّي" لتكون محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة.

أهم توصيات التقرير:

- تسريع الأجندة الخضراء لتحقيق هدف مصر في أن تصبح مركزا إقليميًا للطاقة النظيفة والمتجددة، وأهمية قيام السلطات بتشجيع الاستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية؛ لدعم نمو قطاع الهيدروجين الأخضر، وضمان أمن الطاقة، وتحقيق إمكانات مصر في ضوء انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي.

٤ - تقرير لجنة الإسكوا بعنوان " الأطر التشريعية للأعمال العربية: مصر" - ٢٠٢٣

يقدم التقرير تقييمًا شاملًا للأطر القانونية التي تؤثر على بيئة الأعمال في مصر، وتحليل التطور في قوانين المنافسة في مصر بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٣ لتحليل أثر وثيقة سياسة ملكية الدولة على المنافسة، حيث تضمنت وثيقة سياسة ملكية الدولة الصادرة في ٢٠٢٢ مبدأ سياسة الحياد التنافسي، وهو من المتوقع أن يكون ذا أثر إيجابي على قواعد المنافسة في مصر في العام التالي.

أبرز نتائج التقرير:

- نظام المنافسة في مصر يحكمه قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية رقم ١٣١٦ لسنة ٢٠٠٥ في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أدخلت تعديلات على العديد من أحكام قانون حماية المنافسة بموجب القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢، كما تم إصدار دليل التوافق مع أحكام قانون حماية المنافسة في عام ٢٠٢٢، والذي يشمل العديد من مفاهيم المنافسة مثل إساءة استخدام الوضع المسيطر في السوق، والاتفاقات الرأسية والأفقية، والإطار التنظيمي للإخطار بعمليات التركز الاقتصادية وغيرها.

أهم توصيات التقرير:

- مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة التي تقود إلى تغييرات منها زيادة تحرير الأسواق في قطاعات حيوية، خاصة التي تعمل فيها مؤسسات مملوكة للدولة.
- زيادة التعاون بين جهاز حماية المنافسة والبنك المركزي المصري؛ لما قد ينتج عنه من فوائد.
- منح المزيد من الصلاحيات لجهاز حماية المنافسة، مثل صلاحية فرض الغرامات على المخالفات.

٥ - تقرير مؤسسة بروكينز "مداخل العمل المناخي" - ٢٠٢٣

يناقش التقرير سياسة ملكية الدولة المصرية من خلال التركيز على العمل المناخي والتنمية المستدامة.

أبرز نتائج التقرير:

- تركز سياسة ملكية الدولة على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتعامل مع أنماط الطلب المتغيرة، وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة القدرة على الصمود أمام المخاطر المناخية.
- أهمية تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات الخضراء من خلال تخفيض الحواجز غير الجمركية، وإصلاح سياسات التحكم في الأسعار إلى جانب تقليل الحواجز التقنية أمام التجارة في السلع البيئية؛ لخلق بيئة أكثر ملاءمة لمشاركة القطاع الخاص في المبادرات الخضراء.
- تقترح سياسة ملكية الدولة تعزيز المساءلة والإفصاح والحوكمة والشفافية لهذه المؤسسات؛ لإنشاء ساحة منافسة أكثر تكافؤًا للقطاع الخاص؛ مما يقلل من حالات عدم اليقين ويشجع الاستثمار الخاص.
- يعد دمج العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في أطر الميزانية الوطنية أمرًا ضروريًا، حيث يضمن هذا الدمج أن تكون الأولويات المناخية والاستدامة منعكسة في الميزانية؛ مما يزيد من احتمالية الوفاء بالالتزامات المناخية، وتحقيق التنمية المستدامة.

أهم التوصيات التقرير:

- أهمية دور القطاع الخاص في خلق حلول لمواجهة تغير المناخ والعمل المناخي في مصر، حيث يلعب دورين أساسيين في برامج العمل المناخي؛ الأول هو دور "مقدم الرعاية": حيث يستطيع القطاع الخاص الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، وبناء هياكل أساسية تستجيب لتغير المناخ، واعتماد ممارسات تجارية أكثر استدامة، والدور الثاني هو "شراء خدمات التكيف": لأن بعض الشركات في بعض القطاعات تحتاج إلى الاستثمار في التكيف في مجالات مثل نظم الإنتاج، ونظم التسليم/ اللوجستيات، وضوابط الهياكل الأساسية.

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحـــي الحكومـــي – العاصمـــة الإداريـــة الجديـدة – مصـــر
رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحـي السكـــني R3
تليفون: ٤-٣-٢-١-٢٥٤٦٦٠٠(+٢٠٢) فاكس: ٢٥٣٢١١٥(+٢٠٢)
info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg